الأمم المتحدة

HRI/CORE/IDN/2010

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

Distr.: General
18 October 2012
Arabic
Original: English

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

إندونيسيا*

[١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرّر هذه الوثيقة.

(A) GE.12-46701 140213 210213

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	معلومات عامة عن جمهورية إندونيسيا.....	١-٩٣	٣
ألف–	الخصائص الجغرافية والتاريخية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية	١-٤٤	٣
باء –	الهيكل الدستوري والإطار السياسي والقانوني.....	٤٥-٩٣	٢٦
ثانياً –	الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان	٩٤-١٥٧	٤٥
ألف–	قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان	٩٤-١٠٣	٤٥
باء –	الإطار القانوني والدستوري لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.	١٠٤-١١٠	٥١
جيم–	إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني	١١١-١٤٢	٥٤
دال –	دور عملية الإبلاغ في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.....	١٤٣-١٤٨	٦١
هاء –	معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان.....	١٤٩-١٥٧	٦٣
ثالثاً –	معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة	١٥٨-١٨٧	٦٤
ألف–	عدم التمييز والمساواة.....	١٥٨-١٨٢	٦٤
باء –	سبل الانتصاف الفعالة	١٨٣-١٨٧	٧٠

أولاً- معلومات عامة عن جمهورية إندونيسيا

ألف- الخصائص الجغرافية والتاريخية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

١- الوصف الجغرافي

١- تمتد جزر الأرخبيل الإندونيسي على مسافة ٩٧٧ ٣ ميلاً بين المحيطين الهندي والهادئ، وتصل بين قارتي آسيا وأستراليا/أوقيانوسيا. ويقع البلد بين خطي العرض ٦° شمالاً و١١° جنوباً وبين خطي الطول ٩٧° و١٤١° شرقاً. وتشكل إندونيسيا التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١,٩ مليون ميل مربع، بما في ذلك مياهها على المحيطين، أكبر أرخبيل في العالم، وهي تتألف من ٥٠٨ ١٧ جزر منها ٠٠٠ ٦ جزيرة غير مأهولة. والجزر الرئيسية الخمس في إندونيسيا هي سومطرة وجاوا وكاليمنتان وسولاويزي وبابوا. ومناخ إندونيسيا مداري رطب غير أن درجات الحرارة يمكن أن تنخفض في المناطق المرتفعة.

٢- الخلفية التاريخية

٢- أثّر الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإندونيسيا تأثيراً كبيراً على ثقافة البلد وعلى المجتمع والسياسة والاقتصاد. وقد كان هذا البلد بوتقة انصهرت فيها حضارات وأديان العالم خلال قرون. وفي القرن الثالث قبل الميلاد، بدأت الهندوسية والبوذية في الانتشار، وتلاهما الإسلام في القرن الحادي عشر مع قدوم التجار المسلمين الهنود والعرب. وأصبحت إندونيسيا بحلول القرن الخامس عشر في قلب شبكة تجارية دولية كبرى تربط الهند والشرق الأوسط بالصين. وشرع التجار الأوروبيون الحريصون على السيطرة على تجارة التوابل المربحة في الوصول إلى إندونيسيا اعتباراً من القرن الخامس عشر فما بعده. وخضعت إندونيسيا للسيطرة الهولندية منذ بداية القرن السابع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث احتلت اليابان البلد ما بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥.

٣- وبدأ الشعور القومي والرغبة في الاستقلال في الظهور مع بداية القرن العشرين. وتشكلت المنظمة القومية الإندونيسية "بودي أوتومو" في عام ١٩٠٨، وتلاها مؤتمر الشباب في عام ١٩٢٨. وأعلن قوميون إندونيسيون في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨ تعهد الشباب "Pemuda Sumpah" الذي أعلن عن ثلاثة مثل عليا: أمة واحدة، ووطن واحد، ولغة واحدة: إندونيسيا. وعقب إعلان الاستقلال في ١٧ آب أغسطس ١٩٤٥، أصبحت إندونيسيا عضواً في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠.

٤- وكان أحمد سوكارنو شخصية رئيسية في الحركة الوطنية، وأصبح أول رئيس لإندونيسيا (١٩٤٩-١٩٦٧). وفي عام ١٩٦٧، أصبح الجنرال محمد سوهارتو الرئيس الثاني لإندونيسيا، وشغل هذا المنصب لمدة ٣٢ عاماً إلى غاية استقالته في عام ١٩٩٨. وشهدت

إندونيسيا، في الفترة التي تلت عام ١٩٩٨، إصلاحات كبيرة بحيث أصبحت الديمقراطية وعملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولويتين رئيسيتين في عمليتي التنمية وبناء الدولة.

٥- وغالباً ما تعتبر إندونيسيا الآن، وقد أحرزت تقدماً مطرداً في مجال حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية - بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة - ثالث أكبر ديمقراطية في العالم. وتُعدّ إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٣٧,٦ مليون نسمة رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان. كما تُعدّ موطناً لأكبر تجمع للمسلمين في العالم حيث يعتنق ما يقرب من ٨٦ في المائة من سكانها الإسلام. كما تمارس بحرية في إندونيسيا ديانات أخرى بما فيها المسيحية والهندوسية. وتعزز أيديولوجية الدولة الإندونيسية المعروفة باسم "البانشاسيلا" التنوع والطابع المتعدد الثقافات للبلد وتحميهما.

٣- الخصائص الديمغرافية

٦- وصل عدد سكان إندونيسيا في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣٧,٦ مليون نسمة بمعدل نمو قدره ١,٤٩ في المائة. ومال معدل النمو السكاني نحو الزيادة بشكل طفيف في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. ويبيّن الجدول أدناه الاتجاهات في حجم ونمو وكثافة السكان في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠:

الجدول ١

الاتجاهات في حجم ونمو وكثافة السكان في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠

السنة	*١٩٩٠*	٢٠٠٠	٢٠١٠
حجم السكان	١٧٨ ٥٠٤ ٣٣٩	٢٠٥ ١٣٢ ٤٥٨	٢٣٧ ٥٥٦ ٣٦٣
معدل النمو	١,٤٥	١,٤٩	
الكثافة السكانية (نسمة/كيلومتر مربع)	٩٣	١٠٧	١٢٤

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠.

٧- وبلغت النسبة بين الجنسين في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ أكثر من ١٠٠. وهذا يعني أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث. ويختلف هذا النمط عن التعدادات السابقة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول ٢

النسبة بين الجنسين في إندونيسيا في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
٩٩,٤	١٠٠,٥	١٠١,٢

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠.

٨- ولا تشكّل إندونيسيا بلداً متعدد الأعراق فحسب، بل تشكّل أيضاً بلداً متعدد الديانات والمعتقدات. ولكل إثنية لغة واحدة على الأقل، مما أدى إلى وجود العديد من اللغات المحلية. ويعتنق الإندونيسيين بوجه عام الإسلام والبروتستانتية والكاثوليكية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية ومعتقدات أخرى، بما فيها الديانات/المعتقدات التقليدية. ويمكن الاطلاع على توزيع السكان حسب اللغة الأم والدين من الجدول أدناه:

الجدول ٣

توزيع سكان إندونيسيا حسب لغتهم الأم

الرقم	*اللغة الأم*	*العدد*
ألف-	سومطرة	
١-	أتشية	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
٢-	بانجكا	٣٤٠ ٠٠٠
٣-	باتاك	٧ ٠٤٥ ٠٠٠
٤-	كيرينسي	٢٦٠ ٠٠٠
٥-	كوميرينغ	٤٧٠ ٠٠٠
٦-	كوبو	١٠ ٠٠٠
٧-	لامبونج	١ ٠٠٧ ٠٠٠
٨-	الملايّة	٤ ٢٥٥ ٠٠٠
٩-	مينتاواي	٥٨ ٠٠٠
١٠-	مينانغكابو	٥ ٥٣٠ ٠٠٠
١١-	موسي	٣ ٩٣٠ ٠٠٠
١٢-	نياس	٧٧٠ ٠٠٠
١٣-	لغات أخرى	١٦ ١٣٤ ٧٠٧
باء-	جاوا وبالي	
١-	بادوي	٢٢ ٠٠٠
٢-	بالي	٣ ٣٣٠ ٠٠٠
٣-	بيتاوي	٢ ٧٠٠ ٠٠٠
٤-	الصينية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٥-	الإندونيسية	٢٤ ٨٢٠ ٠٠٠
٦-	الجاوية	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٧-	مادورا	١٣ ٦٠٠ ٠٠٠
٨-	سوندا	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠
٩-	لغات أخرى	٥١٥ ٠٤١
جيم-	كاليمانتان	
١-	بانجار	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
٢-	داياك	٥٢٠ ٠٠٠

الرقم	*اللغة الأم*	*العدد*
٣-	كوتاي	٢٩٠ ٠٠٠
٤-	لغات أخرى	٧ ٠٢١ ٥٥٨
دال-	سولاويسي	
١-	بانغاي	١٢٥ ٠٠٠
٢-	بوغيس	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
٣-	جورونتالو	٩٠٠ ٠٠٠
٤-	كايلي	٢٨٩ ٠٠٠
٥-	ماكاسار	٣ ٤٨٠ ٠٠٠
٦-	مانادو	٨٥٠ ٠٠٠
٧-	توارجا - سادان	٥٠٠ ٠٠٠
٨-	لغات أخرى	٤ ٤٦٧ ٤٤٤
هاء-	مالوكو	
١-	باندا	٣ ٠٠٠
٢-	هيتو	١٦ ٠٠٠
٣-	كاي	٨٥ ٠٠٠
٤-	الملاييّة، أمبونيز	٢٠٠ ٠٠٠
٥-	الملاييّة، باكانيز	٢ ٥٠٠
٦-	الملاييّة، باندا	٣ ٦٨٠
٧-	الملاييّة، شمال مولوكو	٧٠٠ ٠٠٠
٨-	لغات أخرى	١ ٥٣٩ ٢٧٤
واو-	بابوا	
١-	آسمات	١٩ ٠٠٠
٢-	بياك	٣٠ ٠٠٠
٣-	داني	٢٧٠ ٠٠٠
٤-	الملاييّة، بابوا	٥٠٠ ٠٠٠
٥-	لغات أخرى	١ ٤٠١ ٩٣٢
زاي-	نوسا تينجارا	
١-	آلور	٢٥ ٠٠٠
٢-	آماراسي	٥٠ ٠٠٠
٣-	بيما	٥٠٠ ٠٠٠
٤-	كومودو	٧٠٠
٥-	لغات أخرى	٧ ٣٨٥ ٨٤٠
٦-	**المجموع**	**٢٣٤ ٤٧١ ٦٧٨**

المصدر: استناداً إلى "*Ethnologies: languages of the world*"، الطبعة السادسة عشر. http//ethnologue.com.

الجدول ٤

عدد الطوائف الدينية الرئيسية ونسبتها المئوية

الرقم	*الطوائف الدينية*		*النسبة المئوية*
١-	مسلمون	١٧٧ ٥٢٨ ٧٧٢	٨٨,٢
٢-	كاثوليك	٦ ١٣٤ ٩٠٢	٣,٠
٣-	بروتستانت	١١ ٨٢٠ ٠٧٥	٥,٩
٤-	هندوس	٣ ٦٥١ ٩٣٩	١,٨
٥-	بوذيون	١ ٦٩٤ ٦٨٢	٠,٨
٦-	آخرون	٤١١ ٦٢٩	٠,٢

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لعام ٢٠٠٠.

٩- وهناك حوالي ١ ٠٧٢ مجموعة إثنية ودون إثنية تنتشر في جميع أنحاء مقاطعات إندونيسيا، ومن بينها مقاطعات جاوا، وسوندا، والملايو، ومادورا، وماتاك، ومينانج، وبيتاوي، وبوغيس، وبانتين، وبانجار، وتيونغ هوا (الصينية). وتختلف هذه المجموعات عن بعضها البعض اختلافاً بيّناً في التقاليد واللغات والثقافة، ويمتلك البعض منها نظام كتابة خاص. وينبغي التأكيد على تمتع جميع المجموعات الإثنية بالمعاملة نفسها. وتُعدّ إندونيسيا دولة متعددة الثقافات لا تمارس التمييز ضد أفراد شعبها استناداً إلى أية خلفية من الخلفيات.

الجدول ٥

النسبة المئوية للسكان حسب المجموعات الإثنية والمناطق (حضرية/ريفية)

	جاوا	*سوندا*	*مادورا*	*مينانج*	*بيتاوي*	*بوغيس*	*بانتين*	*بانجار*	*مقاطعات أخرى*
مناطق حضرية	٤٣,٥٤	١٧,٠٤	٢,٠٦	٣,٠٥	٥,٢٨	٢,٠٧	١,٢٧	١,٦٥	٢٤,٠٥
مناطق ريفية	٤٠,٢٦	١٤,٢٠	٤,٣٣	٢,٤٨	٠,٤٧	٢,٨٠	٢,٦٢	١,٨٠	٣١,٠٤
المجموع	**٤١,٦٥**	**١٥,٤١**	**٣,٣٧**	**٢,٧٢**	**٢,٥١**	**٢,٤٩**	**٢,٠٥**	**١,٧٤**	**٢٨,٠٧**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لعام ٢٠٠٠.

١٠- ولا يزال سكان إندونيسيا يشكلون إلى اليوم تجمعاً سكانياً فتياً، وهو ما يعني أن النسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً تظل مرتفعة. وأبدى اتجاه نسبة الإعالة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ ميلاً نحو الانخفاض. وترد في الجدول أدناه تفاصيل عن عدد السكان حسب الفئة العمرية والسنة ونسبة الإعالة:

الجدول ٦

التركيب العمري في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

		السنة		
الرقم	*العمر*	*١٩٩٠*	*٢٠٠٠*	*٢٠١٠*
١	٠-٤	٢٠ ٨٥١ ٦٩٥	٢٠ ٣٠٢ ٣٧٦	٢١ ٨٨٢ ٣٨٣
٢	٥-٩	٢٣ ١١٦ ٤٥٥	٢٠ ٤٩٤ ٠٩١	٢٠ ٨١٨ ٢٦٥
٣	٩-١٤	٢١ ٤١٣ ٧٦٨	٢٠ ٤٥٣ ٧٣٢	٢٠ ٦٩٠ ٠٤٣
٤	١٥-١٩	١٨ ٨٥٣ ٩٢٠	٢١ ١٤٩ ٥١٧	٢١ ٤٠٢ ٧٦٩
٥	٢٠-٢٤	١٦ ٠٥٨ ١٧٦	١٩ ٢٥٨ ١٠١	٢١ ٤٥١ ٠٥٥
٦	٢٥-٢٩	١٥ ٥٥٥ ٣٣٤	١٨ ٦٤٠ ٩٣٧	٢١ ٠٣٣ ١١٧
٧	٣٠-٣٤	١٣ ١٩٠ ٤١٣	١٦ ٣٩٩ ٧٢٠	٢٠ ١٦٤ ٦٨٠
٨	٣٥-٣٩	١١ ١٤٢ ٥١٨	١٤ ٩٠٤ ٢٢٦	١٨ ٦٢٩ ٥٧٠
٩	٤٠-٤٤	٨ ٠٤٧ ٩١٢	١٢ ٤٦٧ ٨٤٨	١٦ ٧٤٥ ٦٠٥
١٠	٤٥-٤٩	٧ ٥٣٦ ٧٢٥	٩ ٦٥٦ ٠٠٥	١٤ ٦٢٢ ٨٤٧
١١	٥٠-٥٤	٦ ٦٦٥ ٦٤٤	٧ ٣٨٤ ٩٦٨	١٢ ٠٦٨ ٧٦١
١٢	٥٥-٥٩	٤ ٨١٦ ٦٨٩	٥ ٦٧٨ ٦٦٤	٩ ٢٠٤ ٥٦٩
١٣	٦٠-٦٤	٤ ٥١٤ ٤٠٣	٥ ٣٢١ ٠١٩	٦ ٥٧٣ ٥٩١
١٤	٦٥-٦٩	٢ ٧٤٢ ٦٤٣	٣ ٥٦٤ ٩٢٦	٤ ٦٥٠ ١٦٥
١٥	٧٠-٧٤	٢ ٠٢٤ ٦٧٣	٢ ٨٣٧ ٠٣٧	٣ ٦١٧ ٥٩٥
١٦	٧٥+	١ ٩٧٣ ٣٧١	٢ ٧١٦ ٩٨٥	٤ ٠٠١ ٣٤٧
١٧-	غير مذكور		١١ ٨٤٧	
المجموع		**١٧٨ ٥٠٤ ٣٣٩**	**٢٠١ ٢٤١ ٩٩٩**	**٢٣٧ ٥٥٦ ٣٦٣**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان.

ملاحظة: يستند التركيب العمري لعام ٢٠١٠ إلى التوقعات السكانية لعام ٢٠١٠.

الجدول ٧

نسبة الإعالة

السنة	*١٩٩٠*	*٢٠٠٠*	*٢٠١٠*
نسبة الإعالة	٦٧,٨	٥٣,٨	٤٦,٧

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان.

١١- ويدلّ عدد الولادات في إندونيسيا خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على اتجاه تصاعدي في هذا الشأن، مع تزايد في العمر المتوقع كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول ٨

إحصاءات بشأن معدل الخصب والولادات والوفيات والعمر المتوقع

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل الخصب	٢,٣٥	٢,١٩	٢,١٨	٢,١٧	٢,١٦	٢,١٥
عدد الولادات	٤ ٢٦٨ ٨٠٠	٤ ٢٧٧ ٧٠٠	٤ ٢٨٨ ٠٠٠	٤ ٢٥٤ ٨٠٠	٤ ٢٧٩ ٧٠٠	٤ ٢٩٤ ٧٠٠
عدد الوفيات	١ ٤٤٦ ٨٠٠	١ ٤٤٣ ٣٠٠	١ ٤٣٩ ٤٠٠	١ ٤٣٥ ٠٠٠	١ ٤٥٣ ٠٠٠	١ ٤٧٠ ٩٠٠
العمر المتوقع	٧٠,٠	٧٠,٢	٧٠,٤	٧٠,٥	٧٠,٧	٧٠,٩

المصدر: مجلس التنسيق الوطني لتنظيم الأسرة في إندونيسيا، التوقعات السكانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ (الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الوكالة المركزية للإحصاءات)؛ تستند بيانات معدل الخصب إلى بيانات المسح الديمغرافي والصحي في إندونيسيا لعام ٢٠٠٧، ووصل معدل الخصب في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٣٤.

١٢- وأشارت نتائج تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ إلى أن عدد الأسر الإندونيسية قد وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٢ مليون أسرة معيشية بمتوسط حجم قدره ٣,٩ أشخاص في كل أسرة. وفي الوقت نفسه، واستناداً إلى النتيجة الأولية لتعداد السكان لعام ٢٠١٠، والتي تشير إلى أن عدد الأسر المعيشية قد بلغ ٦١ مليون أسرة بمتوسط حجم قدره ٣,٩ أشخاص في كل أسرة مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٠، فقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ زيادة مماثلة في متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية.

الجدول ٩

متوسط حجم الأسرة المعيشية

	الأسرة المعيشية		*متوسط حجم الأسرة المعيشية*	
المنطقة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
سومطرة	١٠ ٠٥٠,٣	١٢ ٢٩٧,٩	٤,٢	٤,١
جاوا	٣٢ ١١٨,١	٣٦ ٨٧٢,٣	٣,٨	٣,٧
بالي ونوسا تينجارا	٢ ٦٢٥,٩	٣ ٣١٠,٢	٤,٢	٣,٩
كاليمانتان	٢ ٧٨١,٧	٣ ٤٥٥,٧	٤,١	٤,٠
سولاويسي	٣ ٤٨٨,٢	٤ ٠٦٥,٠	٤,٣	٤,٣
مالوكو وبابوا	٩٤٤,٢	١ ٣٦١,٩	٤,٤	٤,٥
إندونيسيا	٥٢ ٠٠٨,٣	٦١ ٣٦٣,١	٣,٩	٣,٩

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام ٢٠٠٨: استناداً إلى تعداد السكان لعام ٢٠٠٠ والمسح التعدادي للسكان لعام ٢٠٠٥.

١٣- وتُبيّن الجداول أدناه أن غالبية الأسر المعيشية في إندونيسيا يرأسها رجال. وتمثل الأسر ذات العائل الواحد عدداً صغيراً يبلغ ٦,٤٩ في المائة فقط من جميع الأسر المعيشية في إندونيسيا.

الجدول ١٠

النسبة المئوية لتوزيع الأسر المعيشية حسب نوع جنس رب الأسرة وعدد أفراد الأسرة المعيشية ومكان الإقامة في عام ٢٠٠٧

	مكان الإقامة		
رب الأسرة	*منطقة حضرية*	*منطقة ريفية*	*منطقة حضرية + ريفية*
ذكر	٨٦,٤	٨٧,٧	٨٧,١
أنثى	١٣,٦	١٢,٣	١٢,٩
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات، وزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا، ومجلس التنسيق الوطني لتنظيم الأسرة: المسح الديمغرافي والصحي في إندونيسيا (SDKI).

الجدول ١١

الأسر المعيشية التي يعيلها أحد الوالدين

نوع الجنس (ذكر أو أنثى)	*المعدل (٪)*
مطلق أو مطلقة	١,٤٦
أرمل أو أرملة	٥,٠٣
المجموع	**٦,٤٩**

المصدر: المسح التعدادي للسكان، ٢٠٠٥.

٤- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

١٤- تخصص أغلبية سكان المناطق الحضرية والريفية معظم دخلها الشهري للفرد الواحد للغذاء والسكن ومرافق الأسرة. وفي عام ٢٠٠٧، استحوذت مخصصات الغذاء على أكبر نصيب من المجموعات السلعية على النحو الوارد في الجدول أدناه.

الجدول ١٢

متوسط إنفاق الفرد الواحد شهرياً في المناطق الحضرية والريفية حسب المجموعة السلعية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

	٢٠٠٧		*٢٠٠٨*		*٢٠٠٩*	
المجموعة السلعية	*متوسط إنفاق الفرد الواحد*	*النسبة المئوية*	*متوسط إنفاق الفرد الواحد*	*النسبة المئوية*	*متوسط إنفاق الفرد الواحد*	*النسبة المئوية*
الغذاء	١٧٤ ٠٢٨	٤٩,٢٤	١٩٣ ٨٢٨	٥٠,١٧	٢١٧ ٧٢٠	٥٠,٦٢
السكن ومرافق الأسرة المعيشية	٧٣ ٤٥٠	٢٠,٧٨	٧٨ ٠٨٣	٢٠,٢١	٨٥ ٥٥٦	١٩,٨٩
التعليم	١١ ١٥٨	٣,١٦	١٢ ٤٤٨	٣,٢٢	١٤ ٨٣٤	٣,٤٥
الصحة	١٠ ١٢٦	٢,٨٧	١١ ٤١٧	٢,٩٦	١١ ٣٤٢	٢,٦٤
المجموع	**٣٥٣ ٤٢١**		**٣٨٦ ٣٧٠**		**٤٣٠ ٠٦٥**	

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام ٢٠٠٩: استناداً إلى المسح الاجتماعي - الاقتصادي الوطني.

١٥- وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في إندونيسيا من ٣٩,٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٢,٥٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩. ويعزى انخفاض معدل الفقر إلى حد ما إلى النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال هذه الفترة.

الجدول ١٣

خط الفقر وعدد الأشخاص الفقراء ونسبتهم المئوية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

	خط الفقر (روبية)		*عدد الفقراء (مليون)*			*النسبة المئوية للفقراء*		
السنة	*مناطق حضرية*	*مناطق ريفية*	*مناطق حضرية*	*مناطق ريفية*	*مناطق حضرية + ريفية*	*مناطق حضرية*	*مناطق ريفية*	*مناطق حضرية + ريفية*
٢٠٠٤	١٤٣ ٤٥٥	١٠٨ ٧٢٥	١١,٤٠	٢٤,٨٠	٣٦,١٠	١٢,١٣	٢٠,١١	١٦,٦٦
٢٠٠٥	١٥٠ ٧٩٩	١١٧ ٢٥٩	١٢,٤٠	٢٢,٧٠	٣٥,١٠	١١,٦٨	١٩,٩٨	١٥,٩٧
٢٠٠٦	١٧٤ ٢٩٠	١٣٠ ٥٨٤	١٤,٤٩	٢٤,٨١	٣٩,٣٠	١٣,٤٧	٢١,٨١	١٧,٧٥
٢٠٠٧	١٨٧ ٩٤٢	١٤٦ ٨٣٧	١٣,٥٦	٢٣,٦١	٣٧,١٧	١٢,٥٢	٢٠,٣٧	١٦,٥٨
٢٠٠٨	٢٠٤ ٨٩٦	١٦١ ٨٣١	١٢,٧٧	٢٢,١٩	٣٤,٩٦	١١,٦٥	١٨,٩٣	١٥,٤٢
٢٠٠٩	٢٢٢ ١٢٣	١٧٩ ٨٣٥	١١,٩١	٢٠,٦٢	٣٢,٥٣	١٠,٧٢	١٧,٣٥	١٤,١٥

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام ٢٠٠٩: استناداً إلى المسح الاجتماعي - الاقتصادي الوطني.

١٦- والحكومة الإندونيسية مصممة على زيادة جهودها لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من خلال مختلف برامج التدخل الحكومي الموجهة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتتضمن هذه البرامج ما يلي: (أ) تقديم الإعانات المالية (مثل الإعانات للأغذية والأسمدة والقروض) التي يمكن أن تتاح أيضاً في شكل مساعدة اجتماعية من قبيل البرنامج المتعلق بالأمن الصحي الاجتماعي (Jaminan Kesehatan Masyarakat/Jamkesmas)، وبرنامج المساعدة التشغيلية للمدارس (Bantuan Operasional Sekolah/BOS)، وبرنامج الأمل الأسري (Jaminan Kesehatan Masyarakat/Jamkesmas)، وبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (Bantuan Langsung Tunai/BLT) كجزء من البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية المعتمدة على ذاتها (Program Nasional Pemberdayaan Masyarakat/PNPM)، وصندوق ضمان الائتمان/تمويل مؤسسات الأعمال التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (Usaha Mikro, Kecil dan Menengah/UMKM)، والتعاونيات، ومن خلال برنامج منح القروض لصغار الملاك (Kredit Usaha Rakyat/KUR)؛ (ب) تيسير وتوسيع نطاق فرص الأعمال التجارية من خلال رفع الرسوم المختلفة التي فرضت في مناطق معينة بسبب الإصلاح واللامركزية.

١٧- ويمثل "Keluarga Harapan (PKH)" أو برنامج الأمل الأسري خطة حكومية تهدف إلى مساعدة الأسر ولا سيما تلك التي تعيش في فقر مدقع من خلال تقديم المساعدة النقدية في حالة استيفائها للشروط المطلوبة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين نوعية التعليم والصحة المقدمين للأسر الفقيرة للغاية. وقد تسنى حالياً تطبيق هذا البرنامج في عشرين مقاطعة، كما هو الحال في مقاطعتي نوسا تينجارا الغربية وجورونتالو.

١٨- ولا تزال نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من الاستهلاك الكافي للطاقة الغذائية مرتفعة في إندونيسيا. ولا يزال ثلثا السكان يستهلكون أقل من ١٠٠ ٢ كيلو من السعرات الحرارية في اليوم.

الشكل ١

نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

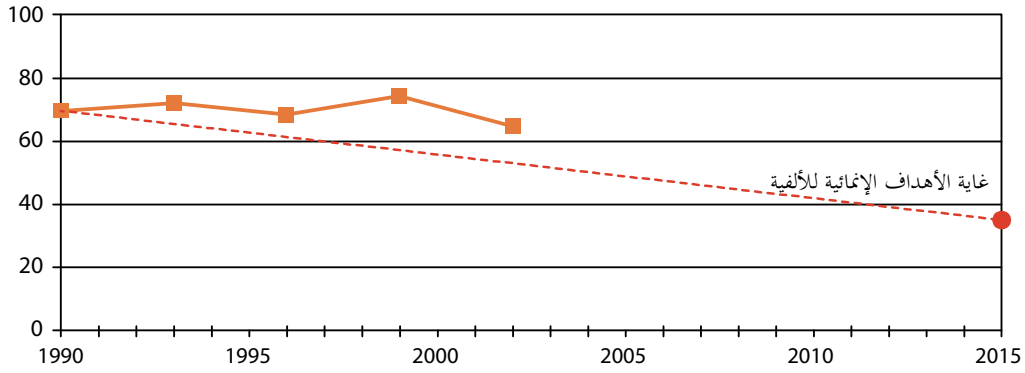

المصدر: المسح الاجتماعي - الاقتصادي الوطني في إندونيسيا، باستخدام ١٠٠ ٢ كيلو من السعرات الحرارية/الشخص الواحد/اليوم كعتبة.

١٩- وكان التفاوت في الدخل في إندونيسيا، مقاساً بمؤشر جيني (الذي يقيس التفاوت في الدخل) ضئيلاً نسبياً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ويبيّن الجدول أدناه، باستخدام مؤشر جيني، أن أوجه التفاوت في الدخل في المناطق الريفية هي أقل من أوجه التفاوت القائمة في المناطق الحضرية.

الجدول ١٤

توزيع الإنفاق للفرد ومؤشر جيني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

المنطقة	*السنة*	*٤٠٪ إنفاق منخفض*	*٤٠٪ إنفاق متوسط*	*٢٠٪ إنفاق مرتفع*	*مؤشر جيني*
المناطق الحضرية	٢٠٠٥	٢١,١٦	٣٧,٢٤	٤١,٦٠	٠,٣٢
	٢٠٠٦	٢٠,٥٤	٣٦,٥٨	٤٢,٨٨	٠,٣٢
	٢٠٠٧	١٨,٢٧	٣٧,٨٣	٤٣,٩٠	٠,٣٦
	٢٠٠٨	١٩,٤١	٣٧,٠٩	٤٣,٥٠	٠,٣٥
	٢٠٠٩	١٩,٩٣	٣٦,٨٩	٤٣,١٨	٠,٣٧
المناطق الريفية	٢٠٠٥	٢٣,٤١	٤٠,٠٤	٣٦,٥٥	٠,٢٧
	٢٠٠٦	٢٤,٠٣	٣٩,٥٤	٣٦,٤٣	٠,٢٦
	٢٠٠٧	٢٢,٤٣	٣٩,١١	٣٨,٤٦	٠,٢٩
	٢٠٠٨	٢٢,٥٢	٣٩,٩٩	٣٧,٤٩	٠,٢٩
	٢٠٠٩	٢٣,٣٠	٣٨,٥٨	٣٨,١٢	٠,٢٩
المجموع	**٢٠٠٥**	**٢٠,٢٢**	**٣٧,٦٩**	**٤٢,٠٩**	**٠,٣٣**
	٢٠٠٦	**١٩,٧٥**	**٣٨,١٠**	**٤٢,١٥**	**٠,٣٣**
	٢٠٠٧	**١٩,١٠**	**٣٦,١١**	**٤٤,٧٩**	**٠,٣٦**
	٢٠٠٨	**١٩,٥٦**	**٣٥,٦٧**	**٤٤,٧٧**	**٠,٣٥**
	٢٠٠٩	**٢١,٢٢**	**٣٧,٥٤**	**٤١,٢٤**	**٠,٣٧**

المصدر: *الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا لعام ٢٠٠٩.*

٢٠- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، انخفض انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في إندونيسيا. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، انخفض أيضاً معدل وفيات الرضع بشكل كبير من ٣٤ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦,٢ حالة وفاة في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تشهد معدلات وفيات الرضع مزيداً من التراجع في ٢٠١٠ لتصل إلى ٢٥,٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

الشكل ٢

انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة

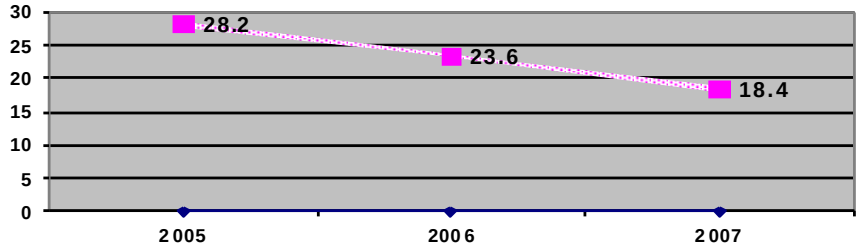

المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الحولية الإحصائية السنوية.

الشكل ٣

معدل وفيات الرضع

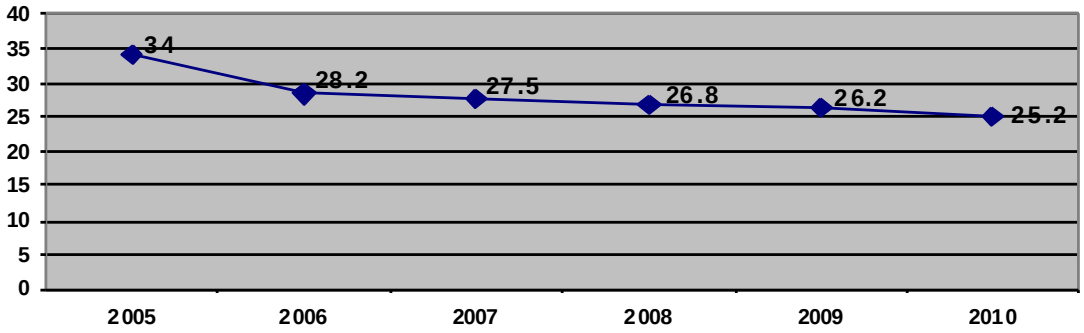

المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الحولية الإحصائية السنوية.

٢١- يشير معدل وفيات الأمومة في إندونيسيا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٧ إلى حدوث انخفاض كبير لهذه الوفيات حيث تراجعت من ٣٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في ١٩٩٤ إلى ٢٢٨ حالة وفاة عام في ٢٠٠٧.

الشكل ٤

معدل وفيات الأمومة

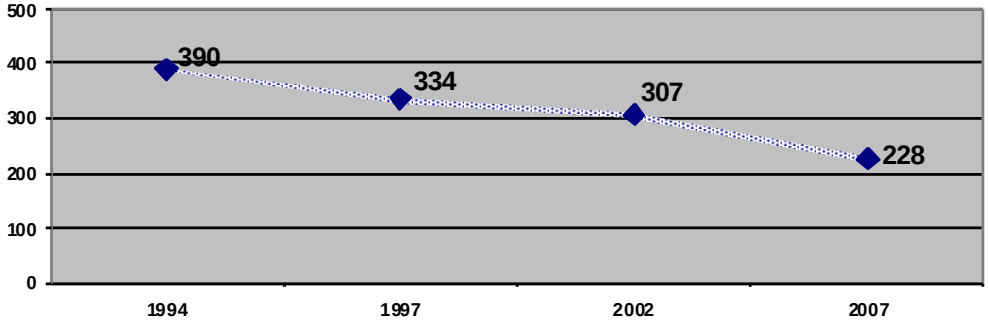

المصدر: بحوث الصحة الأساسية ((Riset Kesehatan Dasar، 2008، وزارة الصحة.

٢٢- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، ارتفعت نسبة المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٤٩ سنة واللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل من ٥٤,١٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٧,٩١ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، شهدت هذه النسبة انخفاضاً قليلاً فبلغت ٥٧,٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الجدول ١٥

نسبة المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٤٩ سنة واللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل، ٢٠٠٢-٢٠٠٧

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إندونيسيا	٥٤,١٩	٥٤,٥٤	٥٦,٧١	٥٧,٨٩	٥٧,٩١	٥٧,٤٣

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩: استناداً إلى المسح الاجتماعي - الاقتصادي الوطني في إندونيسيا.

٢٣- وتستند البيانات المتعلقة بحالات الإنهاء الطبي للحمل إلى مسوحات ذات تغطية محدودة نسبياً. وقد أجريت حوالي ٣٠ في المائة من عمليات الإجهاض لنساء تتراوح أعمارهن بين ١٤ و٢٤ سنة. وأشارت البيانات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي جُمعت من خلال المسح الديمغرافي والصحي في إندونيسيا ((Survey Demografi dan Kesehatan Indonesia/SDKI) في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتناولت نساءً في سن الزواج (١٥-٢٤ سنة) إلى أن معدلات الإجهاض في عام ١٩٩٧ لم تختلف كثيراً عن معدلات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (١٢ في المائة من جميع حالات الحمل). وأشارت أيضاً البيانات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى أن ٧,٢ في المائة من حالات الحمل كانت حالات غير مرغوب فيها (SDKI 2002).

٢٤- واعتبارا من عام ٢٠٠٧، سُجّل أكبر عدد من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة الخاصة للعاصمة جاكرتا وجاوة الغربية وبابوا، في حين شهدت المنطقة الخاصة للعاصمة جاكرتا وجاوة الغربية وجاوا الشرقية أكبر عدد من الوفيات الناجمة عن الإصابة

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسُجّلت أكثر المعدلات انتشارا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في بابوا والمنطقة الخاصة للعاصمة جاكرتا وبالي.

الجدول ١٦

عدد الحالات التراكمية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوفيات الناجمة عنه ومعدل هذه الحالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص حسب المقاطعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

الرقم	*المقاطعة*	*عدد الحالات*	*عدد الوفيات*	*معدل الحالات*
١-	نانجرو آتشيه دار السلام	١٦	٣	٠,٤١
٢-	شمال سومطرة	٤٢٠	٧٧	٣,٤١
٣-	غرب سومطرة	١٥٥	٥٤	٣,٤١
٤-	رياو	١٦٦	٦١	٣,٦٥
٥-	جامبي	١١٢	٣١	٤,١٥
٦-	جنوب سومطرة	١٢٤	٢٩	١,٨٢
٧-	بنجكولو	٢٨	٩	١,٧٤
٨-	لامبونج	١٢٣	٣٧	١,٧٢
٩-	جزيرة بانجكا بيليتونج	٦٩	٤	٦,٧٨
١٠-	جزيرة رياو	٢٣٨	١٠٢	١٩,٨٦
١١-	المنطقة الخاصة للعاصمة جاكرتا	٣ ٠٤٨	٤٢٩	٣٣,٤٥
١٢-	جاوة الغربية	١ ٦٧٥	٣٣٠	٤,٢٨
١٣-	جاوة الوسطى	٣٨٩	١٦٧	٠,٩٩
١٤-	المنطقة الخاصة ليوجياكرتا	١٠٣	١٥	٣,١٤
١٥-	جاوة الشرقية	١ ٠٩١	٣١١	٢,٩٤
١٦-	بانتين	٥١	١١	٠,٥٦
١٧-	بالي	٧٣٥	١٢٠	٢١,٠٧
١٨-	غرب نوسا تينجارا	٨٢	٢٤	١,٩٧
١٩-	شرق نوسا تينجارا	٩٢	١٦	٢,٢٠
٢٠-	كاليمانتان الغربية	٥٥٣	١٠٦	١٣,٥٦
٢١-	كاليمانتان الوسطى	٣	٢	٠,١٦
٢٢-	كاليمانتان الجنوبية	١٥	٦	٠,٤٦
٢٣-	كاليمانتان الشرقية	١٢	١٠	٠,٤١
٢٤-	سولاويسي الشمالية	١٢٤	٤٥	٥,٧٤
٢٥-	سولاويسي الوسطى	٢	١	٠,٠٩
٢٦-	سولاويسي الجنوبية	١٤٣	٦٢	١,٩١
٢٧-	سولاويسي الجنوبية الشرقية	٨	١	٠,٤١
٢٨-	جورونتالو	٣	١	٠,٣٣
٢٩-	غرب سولاويسي	صفر	صفر	صفر
٣٠-	مالوكو	١٥٧	٦٢	١١,٨٠
٣١-	مالوكو الشمالية	٧	٥	٠,٧٧
٣٢-	بابوا	١ ٣٣٩	٢٣٨	٧٢,٧١
٣٣-	بابوا الغربية	٥٨	صفر	١٠,٢٤
المجموع		**١١ ١٤١**	**٢ ٣٦٩**	**٤,٩١**

المصدر: المديرية العامة لمكافحة الأمراض والصحة البيئية، وزارة الصحة العامة في إندونيسيا، ٢٠٠٨.

٢٥- ومن بين الأمراض السارية الرئيسية، فإن حمى الضنك النزفية تشكل أكثر هذه الأمراض انتشاراً في إندونيسيا. وعلى الرغم من هذا، فقد تسببت إنفلونزا الطيور في تسجيل أعلى عدد من الوفيات كنسبة مئوية من إجمالي عدد الحالات. ومن الأمراض غير السارية الرئيسية، يشكل الاضطراب العقلي أكثر هذه الأمراض انتشاراً ويليه في الترتيب ارتفاع ضغط الدم.

الجدول ١٧

انتشار الأمراض السارية وغير السارية

الرقم	*نوع المرض*	*المؤشرات*	*الحالة*
ألف-	أمراض سارية		
١-	حمى الضنك النزفية	عدد الحالات	١٣٦ ٣٣٣ [ج]
		معدل إماتة الحالات	٠,٨٦٪
٢-	الإسهال	عدد الحالات	٨ ٤٤٣ [ج]
		معدل إماتة الحالات	٢,٤٨٪ [ج]
٣-	الملاريا	المؤشر السنوي للطفيليات	٠,١٦ لكل ١ ٠٠٠ شخص [ج]
		معدل الإصابة بالملاريا سنوياً	١٦,٨٢ لكل ١ ٠٠٠ شخص [ج]
٤-	السل	معدل إصابة الحالات بالنسبة إلى السل	٧٣٪ [ج]
		معدل الشفاء بالنسبة إلى السل	٩١٪ [أ]
٥-	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	عدد الحالات	٢٢ ١٢٥ حالة [ج]
		انتشار فيروس نقص المناعة البشري	٠,٢٪ [ج]
		نسبة حالات الإيدز	٥,٢٣ لكل ١ ٠٠٠ شخص [ج]
٦-	إنفلونزا الطيور	معدل إماتة الحالات	٨١,٥٦٪ [ج]
باء-	أمراض غير سارية		
١-	ارتفاع ضغط الدم	انتشار ضغط الدم لدى السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فما فوق	٧,٦٪ [ب]
٢-	مرض القلب التاجي	انتشار مرض القلب التاجي	٧,٢٪ [ب]
٣-	داء السكري	انتشار داء السكري	١,١٪ [ب]
٤-	ورم	انتشار الأورام	٠,٤٪ [ب]
٥-	اضطراب عقلي	انتشار الاضطراب العقلي لدى السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما أكثر	١١,٦٪ [ب]
٦-	حوادث	عدد حالات الوفيات الناجمة عن الحوادث	١١ ٦١٠ حالات [ب]

(أ) استناداً إلى بيانات صادرة في عام ٢٠٠٦.

(ب) استناداً إلى بيانات صادرة في عام ٢٠٠٧.

(ج) استناداً إلى بيانات صادرة في عام ٢٠٠٨.

٢٦- ونجمت غالبية الوفيات التي شهدتها المستشفيات الإندونيسية في عام ٢٠٠٦ عن السكتات الدماغية دون نزف/الاحتشاء، في حين يعزى المسبب الثاني لأكبر عدد من الوفيات إلى حالات النزف داخل القحف.

الجدول ١٨

الأسباب الرئيسية للوفيات في إندونيسيا

الرقم	*سبب الوفاة*	*النسبة المئوية*
١-	السكتة	١٥,٤
٢-	السل	٧,٥
٣-	ارتفاع ضغط الدم	٦,٨
٤-	إصابة	٦,٥
٥-	إصابة سابقة للولادة	٦,٠
٦-	داء السكري	٥,٧
٧-	السرطان	٥,٧
٨-	مرض قلبي	٥,١
٩-	داء قلبي إقفاري	٥,١
١٠-	مرض الجهاز التنفسي السفلي	٥,١

المصدر: مسح الصحة الأساسية لعام ٢٠٠٨.

٢٧- وشهدت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ زيادات طفيفة في قيم نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية وفي قيم نسبة الالتحاق الإجمالية بالجامعات، وزيادة أكبر في قيم نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الإعدادية والثانوية.

الجدول ١٩

نسبة الالتحاق الصافية ونسبة الالتحاق الإجمالية

	٢٠٠٤	*٢٠٠٥*	*٢٠٠٦*	*٢٠٠٧*	*٢٠٠٨*
نسبة الالتحاق الصافية في المدارس الابتدائية	٩٤,١٢	٩٤,٣٠	٩٤,٤٨	٩٤,٩٠	٩٥,١٤
نسبة الالتحاق الإجمالية في المدارس الإعدادية	٨١,٢٢	٨٥,٢٢	٨٨,٦٨	٩٥,٥٢	٩٦,١٨
نسبة الالتحاق الإجمالية في المدارس الثانوية	٤٩,٠١	٥٢,٢٠	٥٦,٢٢	٦٠,٥١	٦٤,٢٨
نسبة الالتحاق الإجمالية في الجامعات	١٤,٦٢	١٥,٠٠	١٦,٧٠	١٧,٢٥	١٧,٧٥

المصدر: الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل (RPJMN) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٨- واقتربت نسبة الالتحاق الصافية في جميع المناطق ولكلا الجنسين من ١٠٠ في المائة في مدارس مرحلة التعليم الابتدائي، ولكنها كانت أقل في مدارس المرحلتين الإعدادية والثانوية. وسُجّلت أدنى نسبة التحاق صافية بالمدارس في المناطق الريفية.

الجدول ٢٠

نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس حسب الفئة ونوع الجنس والمرحلة التعليمية في الفتـــرة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

	المرحلة التعليمية					
	المدرسة الابتدائية		*المدرسة الإعدادية*		*المدرسة الثانوية*	
المنطقة/نوع الجنس	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المناطق الحضرية						
ذكور	٩٣,٨٣	٩٣,٢٦	٧٢,٤٤	٦٩,٩٧	٥٧,٦٥	٥٢,٧٧
إناث	٩٣,٣٤	٩٣,٤١	٧١,٥٢	٦٨,٧١	٥٣,٦٧	٤٩,٠٧
ذكور + إناث	٩٣,٥٦	٩٣,٣٣	٧١,٩٩	٦٩,٣٤	٥٥,٦٦	٥٠,٩٢
المناطق الريفية						
ذكور	٩٣,٩٢	٩٤,٧٠	٦١,٦١	٦٣,٣٨	٣٥,٠٤	٣٧,٧٤
إناث	٩٣,٨٠	٩٤,٣٢	٦٤,٣٤	٦٦,٦٥	٣٦,٠٢	٣٩,٧٠
ذكور + إناث	٩٣,٨٩	٩٤,٥١	٦٢,٩٣	٦٤,٩٥	٣٥,٥٨	٣٨,٦٦
حضرية + ريفية						
ذكور	٩٣,٨٨	٩٤,٠٦	٦٦,٠١	٦٦,٣٦	٤٤,٨٢	٤٤,٩٨
إناث	٩٣,٦٢	٩٣,٩١	٦٧,٣٠	٦٧,٦٢	٤٤,٢٩	٤٤,٥١
ذكور + إناث	٩٣,٧٥	٩٣,٩٩	٦٦,٦٤	٦٦,٩٨	٤٤,٥٦	٤٤,٧٥

المصدر: إحصاء الرفاه، الوكالة المركزية للإحصاءات لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

٢٩- وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، انخفضت مع مرور الوقت معدلات الأطفال مـــن كلا الجنسين والذين لا يلتحقون إلاّ نادراً بالمدارس الابتدائية أو الثانوية أو لم يلتحقـــوا بهـــا بتاتاً. وارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس مع حدوث المزيد من التغيرات المهمة في أوساط الذكور من السكان.

الجدول ٢١

النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و٢٤ سنة حسب الفئة العمرية في المدارس ونوع الجنس والمشاركة، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

	٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧			٢٠٠٨	
نوع الجنس والفئة العمرية في المدارس	*غير ملتحقين/ لم يلتحقوا البتة بالمدارس*	*ملتحقون بالمدارس*	*لم يعودوا ملتحقين بالمدارس*	*غير ملتحقين/ لم يلتحقوا البتة بالمدارس*	*ملتحقون بالمدارس*	*لم يعودوا ملتحقين بالمدارس*	*غير ملتحقين/لم يلتحقوا البتة بالمدارس*	*ملتحقون بالمدارس*	*لم يعودوا ملتحقين بالمدارس*	*غير ملتحقين/لم يلتحقوا البتة بالمدارس*	*ملتحقون بالمدارس*	*لم يعودوا ملتحقين بالمدارس*
ذكور												
١٢-٧	١,٨٩	٩٦,٩٦	١,١٥	١,٤٢	٩٧,٠٨	١,٥٠	١,٣٥	٩٧,٣٧	١,٢٧	١,٢٩	٩٧,٦٨	١,٠٣
١٥-١٣	٠,٨٩	٨٣,٧٠	١٥,٤١	١,٥٤	٨٣,٧٥	١٤,٧١	٠,٨٥	٨٣,٩٩	١٥,١٦	٠,٥٨	٨٤,١٣	١٥,٢٨
١٨-١٦	١,٠٤	٥٣,٩٦	٤٥,٠٠	٠,٩٦	٥٤,٠٩	٤٤,٩٦	٠,٩٢	٥٤,٧١	٤٤,٣٧	٠,٧٨	٥٤,٨١	٤٤,٤١
إناث												
١٢-٧	١,٦٤	٩٧,٣٢	١,٠٤	١,١٤	٩٧,٧٢	١,١٤	١,٠٣	٩٧,٨٥	١,١٢	٠,٨٩	٩٧,٩٨	١,١٣
١٥-١٣	٠,٨٠	٨٤,٣٧	١٤,٨٣	١,٦٠	٨٤,٤٤	١٩,٩٦	٠,٧٩	٨٤,٥٤	١٤,٦٧	٠,٤٨	٨٤,٦٩	١٤,٨٢
١٨-١٦	١٠,٠٣	٥٣,٧٥	٤٥,٢١	١,٠٤	٥٣,٧٣	٤٥,٢٣	١,١١	٥٤,٥١	٤٤,٣٨	٠,٨٠	٥٤,٥٩	٤٤,٦٢
ذكور + إناث												
١٢-٧	١,٧٧	٩٧,١٤	١,١٠	١,٢٨	٩٧,٣٩	١,٣٣	١,٢٠	٩٧,٦٠	١,٢٠	١,٠٩	٩٧,٨٣	١,٠٨
١٥-١٣	٠,٨٥	٨٤,٠٢	١٥,١٣	١,٥٧	٨٤,٠٨	١٤,٣٥	٠,٨٢	٨٤,٢٦	١٤,٩٢	٠,٥٣	٨٤,٤١	١٥,٠٦
١٨-١٦	١,٠٤	٥٣,٨٦	٤٥,١٠	١,٠٠	٥٣,٩٢	٤٥,٠٩	١,٠١	٥٤,٦١	٤٤,٣٨	٠,٧٩	٥٤,٧٠	٤٤,٥١

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

٣٠- انخفضت نسبة المدرسين إلى الطلاب في جميع المراحل التعليمية في المدارس التي تمولها الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

الجدول ٢٢

نسبة المدرسين إلى الطلاب في المدارس التي تمولها الحكومة

	٢٠٠٥/٢٠٠٤			٢٠٠٦/٢٠٠٥			٢٠٠٧/٢٠٠٦			٢٠٠٨/٢٠٠٧	
التعليم	*المدرسون*	*الطلاب*	*النسبة*	*المدرسون*	*الطلاب*	*النسبة*	*المدرسون*	*الطلاب*	*النسبة*	*المدرسون*	*الطلاب*	*النسبة*
المدارس الابتدائية	١ ١٨٩ ٠٤١	٢٥ ٩٩٧ ٤٤٥	١:٢١,٨٦	١ ١٩٩ ٢٤٢	٢٥ ٩٨٢ ٥٩٠	١:٢١,٦٧	١ ٣٨٥ ٦٣٥	٢٦ ٢٧٧ ٤٤٥	١:١٨,٩٦	١ ٢٩٤ ١١١	٢٦ ٦٢٧ ٤٢٧	١:٢٠,٥٨
المدارس الإعدادية	٥٢٠ ٣٥١	٧ ٥٥٣ ٠٨٦	١:١٤,٥٢	٥٩٢ ٥١٣	٨ ٠٧٣ ٣٨٩	١:١٣,٦٣	٦٢٤ ٧٢٦	٨ ٤٣٩ ٧٦٢	١:١٣,٥١	٥٩٥ ٧٤١	٨ ٦١٤ ٣٠٦	١:١٤,٤٦
المدارس الثانوية	٢٤٤ ٨٣٩	٣ ٤٠٢ ٦١٥	١:١٣,٩٠	٢٥٨ ٠٨٧	٣ ٤٩٧ ٤٢٠	١:١٣,٥٥	٢٨٥ ٨١٨	٣ ٥٧٤ ١٤٦	١:١٢,٥٠	٢٩٥ ٦٧٥	٣ ٧٥٨ ٨٩٣	١:١٢,٧١
المدارس الثانوية المهنية	١٧٦ ٢٦١	٢ ١٦٤ ٠٦٨	١:١٢,٢٨	١٩٥ ٩٤٩	٢ ٢٣١ ٩٢٧	١:١١,٣٩	٢٠٢ ٦٦٩	٢ ٤٠١ ٧٣٢	١:١١,٣٣	٢٢٤ ٠٤١	٢ ٧٣٨ ٩٦٢	١:١٢,٢٢

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩: وزارة التعليم.

٣١- وتحسّن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة إلى جميع الفئات العمرية في إندونيسيا بشكل عام خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ويمكن أيضا ملاحظة حدوث أوجه تحسن مماثلة لدى تصنيف السكان حسب نوع الجنس.

الجدول ٢٣

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (نسبة مئوية) في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨

الفئة العمرية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١٩-١٥	٩٨,٨٦	٩٨,٩٢	٩٨,٩٦	٩٩,٦٠
٢٤-٢٠	٩٨,٦٢	٩٨,٦٠	٩٨,٧٠	٩٩,٣١
٣٤-٢٥	٩٧,٨٥	٩٧,٨٧	٩٧,٨٨	٩٧,٣٤
٤٩-٣٥	٩٢,٤٠	٩٢,٩٥	٩٢,٧٣	٨٤,٨٩
٥٠ +	٧٢,٦٤	٧٤,٨٩	٧٨,٠٣	٧٥,٧٠
١٥ +	٩٠,٩١	٩١,٤٥	٩١,٨٧	٩٢,١٩
ذكور	٩٤,٣٤	٩٤,٥٦	٩٥,٢٢	٩٥,٣٨
إناث	٨٧,٥٤	٨٨,٣٩	٨٨,٦٢	٨٩,١٠

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا (BPS) ٢٠٠٩، الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٨.

٣٢- ولا يزال معدل الأمية في المناطق الريفية أعلى مما هو عليه في المناطق الحضرية. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، انخفض معدل الأمية لدى معظم الفئات العمرية في المناطق الحضرية - مع استثناء الفئة العمرية ٤٥-٤٩. وشهدت المناطق الريفية زيادة في معدل الأمية خلال الفترة نفسها بالنسبة للفئات العمرية من ٢٥-٢٩ إلى ٤٥-٤٩.

الجدول ٢٤

معدل الأمية حسب الفئة العمرية في المناطق الحضرية والريفية (نسبة مئوية) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الفئة العمرية	*مناطق حضرية*			*مناطق ريفية*			*مناطق حضرية + ريفية*		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١٩-١٥	٠,٤٨	٠,٤٠	٠,١٢	١,٥٤	١,٥٤	٠,٦٨	١,٠٨	١,٠٤	٠,٤٠
٢٤-٢٠	٠,٥٧	٠,٤٢	٠,١٥	٢,١٩	٢,١٦	١,٣٢	١,٤٠	١,٣٠	٠,٦٩
٢٩-٢٥	٠,٧٠	٠,٦٥	٠,٢٤	٢,٩٣	٢,٩٧	١,٩٩	١,٨٦	١,٨٧	١,٠٨
٣٤-٣٠	٠,٨٩	٠,٧٥	٠,٤٢	٣,٧٢	٣,٧٩	٢,٧٧	٢,٤١	٢,٣٨	١,٥٨
٣٩-٣٥	١,٨٤	١,٦٩	٠,٨١	٦,٠٠	٦,٥٥	٤,٤٧	٤,١٤	٤,٣٧	٢,٦٧
٤٤-٤٠	٤,١٥	٣,٧٨	٣,٠٠	١٠,١٥	١١,٠٢	٨,٩٣	٧,٤٩	٧,٧٥	٥,٩٥
٤٩-٤٥	٥,٦٠	٥,٦٨	٣,٣٩	١٣,٨٩	١٤,٣٣	٩,٣٨	١٠,٣٥	١٠,٥١	٦,٤٩
٥٠ +	١٦,١٠	١٣,٩٢	١٦,٧٤	٣١,٢٥	٢٧,٤٤	٣٠,٦٢	٢٥,١١	٢١,٩٧	٢٤,٣٠
المجموع	**٤,٧٢**	**٤,٣١**	**٤,٥٦**	**١١,٦٠**	**١١,٢٣**	**١٠,٩٧**	**٨,٥٥**	**٨,١٣**	**٧,٨١**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٣٣- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، انخفضت البطالة في إندونيسيا من ١٠,٢٥ مليون شخص إلى ٨,٩٦ مليون شخص. ويُعزى هذا الانخفاض، إلى حدّ ما، إلى نجاح استراتيجية استحداث الوظائف التي نفذت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والتي أنشأت ٢,٧٣ مليون فرصة عمل في السنة. وقد استطاعت الوظائف المستحدثة خلال هذه الفترة استيعاب العدد المتزايد من الباحثين عن العمل، والذين تصل أعدادهم إلى ١,٩٩ مليون شخص في السنة. وفيما يتعلق بمعدل مشاركة القوة العاملة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٥، فقد انخفضت هذه المعدلات من ١١,٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الشكل ٥

مشاركة القوى العاملة

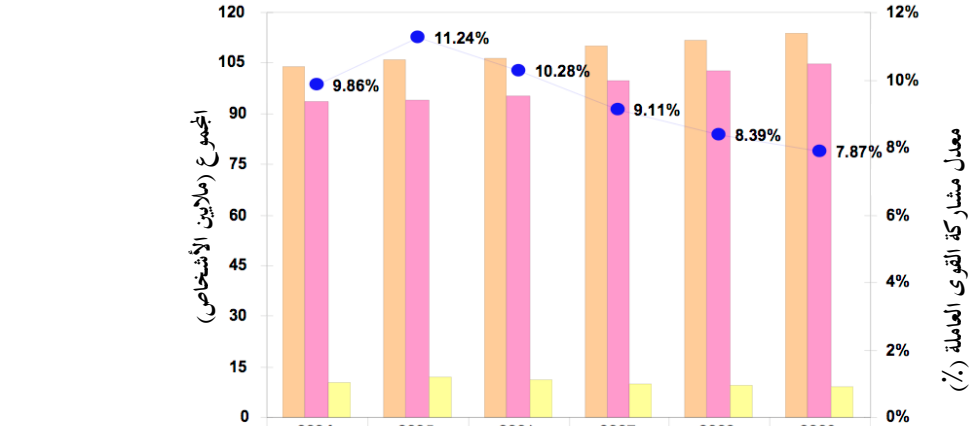

المصدر: الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل (RPJMN) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٣٤- وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، أظهرت البحوث أن الغالبية العظمى للقوى العاملة الإندونيسية تعمل في القطاع الزراعي. وتُوظّف قطاعات الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ثاني أكبر عدد من العمال الإندونيسيين، في حين حلّ قطاع الصناعات التحويلية في المركز الثالث. وخلال الفترة نفسها، تزايد عدد العاملين في القطاع الرسمي بنسبة ٣,٢٦ مليون شخص، في حين تزايد عدد العمال في القطاع غير الرسمي بنسبة ٧,٦٥ مليون شخص. وحاولت الحكومة الإندونيسية، في إطار برنامجها الإنمائي، تحويل الفائض من القوى العاملة من عمالة غير رسمية إلى عمالة رسمية، مما يعد بالمزيد من العمل الإنتاجي وارتفاع الأجور.

الجدول ٢٥

السكان الذين يبلغون ١٥ سنة فما فوق والذين يعملون في الصناعات الرئيسية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

الرقم	*الصناعة الرئيسية*	٢٠٠٤	٢٠٠٥ *(شباط/فبراير)*	٢٠٠٦ *(شباط/فبراير)*	٢٠٠٧ *(شباط/فبراير)*	٢٠٠٨ *(شباط/فبراير)*	٢٠٠٩ *(شباط/فبراير)*
١-	الزراعة والغابات والصيد ومصايد الأسماك	٤٠ ٦٠٨ ٠١٩	٤١ ٨١٤ ١٩٧	٤٢ ٣٢٣ ١٩٠	٤٢ ٦٠٨ ٧٦٠	٤٢ ٦٨٩ ٦٣٥	٤٣ ٠٢٩ ٤٩٣
٢-	التعدين واستغلال المحاجر	١ ٠٣٤ ٧١٦	٨٠٨ ٨٤٢	٩٤٧ ٠٩٧	١ ٠٢٠ ٨٠٧	١ ٠٦٢ ٣٠٩	١ ١٣٩ ٤٩٥
٣-	الصناعة التحويلية	١١ ٠٧٠ ٤٩٨	١١ ٦٥٢ ٤٠٦	١١ ٥٧٨ ١٤١	١٢ ٠٩٤ ٠٦٧	١٢ ٤٤٠ ١٤١	١٢ ٦١٥ ٤٤٠
٤-	الكهرباء والغاز والمياه	٢٣٠ ٨٦٩	١٨٦ ٨٠١	٢٠٧ ١٠٢	٢٤٧ ٠٥٩	٢٠٧ ٩٠٩	٢٠٩ ٤٤١
٥-	البناء	٤ ٥٤٠ ١٠٢	٤ ٤١٧ ٠٨٧	٤ ٣٧٣ ٩٥٠	٤ ٣٩٧ ١٣٢	٤ ٧٣٣ ٦٧٩	٤ ٦١٠ ٦٩٥
٦-	تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق	١٩ ١١٩ ١٥٦	١٨ ٨٩٦ ٩٠٢	١٨ ٥٥٥ ٠٥٧	١٩ ٤٢٥ ٢٧٠	٢٠ ٦٨٤ ٠٤١	٢١ ٨٣٦ ٧٦٨
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	٥ ٤٨٠ ٥٢٧	٥ ٥٥٢ ٥٢٥	٥ ٤٦٧ ٣٠٨	٥ ٥٧٥ ٤٩٩	٦ ٠١٣ ٩٤٧	٥ ٩٤٧ ٦٧٣
٨-	التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال التجارية	١ ١٢٥ ٠٥٦	١ ٠٤٢ ٧٨٦	١ ١٥٣ ٢٩٢	١ ٢٥٢ ١٩٥	١ ٤٤٠ ٠٤٢	١ ٤٨٤ ٥٩٨
٩-	الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١٠ ٥١٣ ٠٩٣	١٠ ٥٧٦ ٥٧٢	١٠ ٥٧١ ٩٦٥	١٠ ٩٦٢ ٣٥٢	١٢ ٧٧٨ ١٥٤	١٣ ٦١١ ٨٤١
	المجموع	**٩٣ ٧٢٢ ٠٣٦**	**٩٤ ٩٤٨ ١١٨**	**٩٥ ١٧٧ ١٠٢**	**٩٧ ٥٨٣ ١٤١**	**١٠٢ ٠٤٩ ٨٥٧**	**١٠٤ ٤٨٥ ٤٤٤**

المصدر: المسح الوطني للقوى العاملة لأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

٣٥- وهناك ثلاثة اتحادات عمال مسجلة في إندونيسيا، وهي الاتحاد الإندونيسي لنقابات العمال (Konfederasi Serikat Pekerja Seluruh Indonesia/KSPSI)، ونقابة العمال الإندونيسيين (Serikat Buruh Seluruh Indonesia/SBSI)، واللجنة الإندونيسية لاتحاد العمال (Komite Serikat Pekerja Indonesia/KSPI). وتمثل هذه النقابات الثلاث ٩٠ في المائة من القوة العاملة في إندونيسيا.

٣٦- وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي في إندونيسيا بالأسعار الجارية من ١٣,٢ مليون روبية في عام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٥ مليون روبية في عام ٢٠٠٨.

الجدول ٢٦

نصيب الفرد من الدخل القومي (بآلاف الروبيات)

نصيب الفرد من الدخل القومي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*	٢٠٠٨**
بأسعار السوق الحالية	٩ ٣٠٣,٧	١١ ١٧٩,٥	١٣ ١٦٢,٢	٤١٠,٢	١٩ ٥٢٠,٢
بأسعار السوق الثابتة في عام ٢٠٠٠	٦ ٦٨٨,١	٦ ٩٥٠,٢	٧ ١١٧,٩	٧ ٤٨١,٤	٨ ٠٩٤,٣

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام ٢٠٠٨.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

٣٧- وتزايد الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق على نحو مطرد في إندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول ٢٧

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

الوصف	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق:				
القيمة (ملايين الروبيات)	١٢,٦	١٥,٠	١٧,٥	٢١,٧
النمو (نسبة مئوية)	١٨,٩	١٨,٨	١٦,٨	٢٣,٩
القيمة (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	١ ٣١١,٧	١ ٦٥٨,٤	١ ٩٣٧,٤	٢ ٢٧١,٢
الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق:				
القيمة (ملايين الروبيات)	١٢,٠	١٤,٤	١٦,٨	٢٠,٩
النمو (نسبة مئوية)	١٨,٦	١٩,٦	١٦,٩	٢٤,٦
القيمة (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	١ ٢٤٧,٨	١ ٥٨٧,٧	١ ٨٥٧,٧	٢ ١٩٠,٥

المصدر: البيانات الاستراتيجية للوكالة المركزية للإحصاءات لعام ٢٠٠٩.

٣٨- وتسارع النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ قد أدت إلى انخفاض النمو بمقدار ٢,٩ في المائة في السنة، فقد تعافى الاقتصاد ليحقق نمواً إيجابياً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، بلغ النمو الاقتصادي في المتوسط ٦ في المائة. وفي الواقع، فباستثناء قطاع النفط والغاز، اقترب النمو الاقتصادي غير المرتبط بهذا القطاع من ٧ في المائة. وبلغ هذا النمو ٦,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنة بمعدل ٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد بلغ النمو الاقتصادي في إندونيسيا في المتوسط ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعكس هذا النمو الاقتصادي المطرد الأداء الاقتصادي الجيد في إندونيسيا مقارنة مع العديد من البلدان الأخرى التي شهدت معدلات نمو اقتصادي سلبية نتيجة لهذه الأزمة.

الشكل ٦

النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (١٩٩٦-٢٠٠٨)

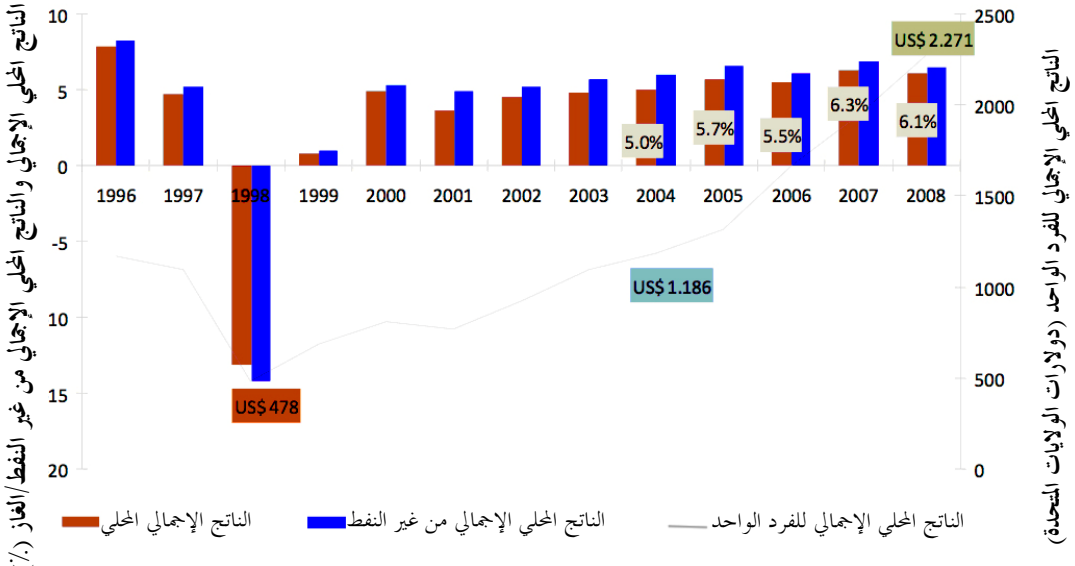

المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٣٩- وأظهر الدخل القومي لإندونيسيا اتجاهاً متزايداً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويمكن في الجدول التالي ملاحظة الأرقام المتعلقة بكل من الدخل القومي بأسعار السوق الحالية، وكذلك بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠.

الجدول ٢٨

الدخل القومي (بملايير الروبيات)

الدخل القومي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*	٢٠٠٨**
بأسعار السوق الحالية	٢ ٠١٣ ١٥٠,٨	٢ ٤٤٦ ٨٤٧,٢	٢ ٩٣١ ٨٤٤,٣	٣ ٤٧٧ ١٨١,٨	٤ ٤٦٠ ٨١٦,٣
بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠	١ ٤٤٧ ١٨٢,٢	١ ٥٢١ ١٩٣,٨	١ ٥٨٥ ٤٨٨,٤	١ ٦٨٨ ١٢٨,٩	١ ٨٤٩ ٧٤٠,٠

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

٤٠- وأشار الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والذي طبّق في ٤٥ مدينة رئيسية في إندونيسيا إلى تسجيل زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وفي مسح أحدث عهداً أجري في ٦٦ مدينة رئيسية في إندونيسيا، استمر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الزيادة حيث ارتفع من ١٠٩,٧٨ في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٤,٠١ في عام ٢٠٠٩ (٢٠٠٧ = ١٠٠).

الجدول ٢٩

الأرقام القياسية المركبة لأسعار الاستهلاك في ٦٦ مدينة، (٢٠٠٧ = ١٠٠) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفئات	٢٠٠٨	٢٠٠٩*
أغذية	١١٦,٤٢	١٢٣,٤٢
الأغذية المجهزة والمشروبات ومنتجات التبغ	١٠٩,٧٣	١١٧,٨٤
السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٠٨,٥٢	١١٣,٤٨
الملابس	١٠٩,٠٣	١١٥,٢٥
الصحة	١٠٦,٢٢	١١٠,٦٩
التعليم والاستجمام والرياضات	١٠٦,٥٢	١١٠,١٢
النقل والاتصالات والخدمات المالية	١٠٥,٧٩	١٠٢,٦٨
الرقم القياسي العام	١٠٩,٧٨	١١٤,٠١

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام ٢٠٠٩: استناداً إلى المسح المتعلق بأسعار الاستهلاك.

* متوسط كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤١- وازدادت النفقات الاجتماعية للحكومة الإندونيسية، كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ و٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. وبلغ الإنفاق الاجتماعي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٦، في حين ازدادت الأرقام في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وبلغت ١,٣ في المائة و٢,٩ في المائة على التوالي.

الجدول ٣٠

الإنفاق الاجتماعي (ملايير الروبيات)

نوع الإنفاق	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإنفاق الاجتماعي	٣٦ ٩٣١	٥١ ٤٠٩	٦٧ ٤٠٢	٧٨ ٩٧٣
إجمالي الإنفاق العام	٦٤٧ ٦٦٨	٧٦٣ ٥٧١	٨٥٤ ٦٦٠	١ ٠٣٧ ٠٦٧
الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الجارية)	٣ ٣٣٩ ٢١٦,٨	٣ ٩٤٩ ٣٢١,٤*	٤ ٩٥٤ ٠٢٨,٩*	٢ ٦٦٧ ٢٤٥,١***

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

*** أرقام أولية كبيرة للغاية.

٤٢- ولتمويل العجز الحكومي، حاولت الحكومة الإندونيسية الحد من اعتمادها على التمويل الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض الديون الخارجية في السنوات الأخيرة. ومن ثم، فقد ارتفع مستوى التمويل من خلال صكوك الدين الصادرة عن الدولة (على سبيل المثال من خلال أذون الخزانة، والسندات الحكومية، والسندات/الصكوك الإسلامية، وغيرها). وفي المقابل، انخفضت نسبة الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي من ٥٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الشكل ٧

الدين العام، ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (تريليونات الروبيات)

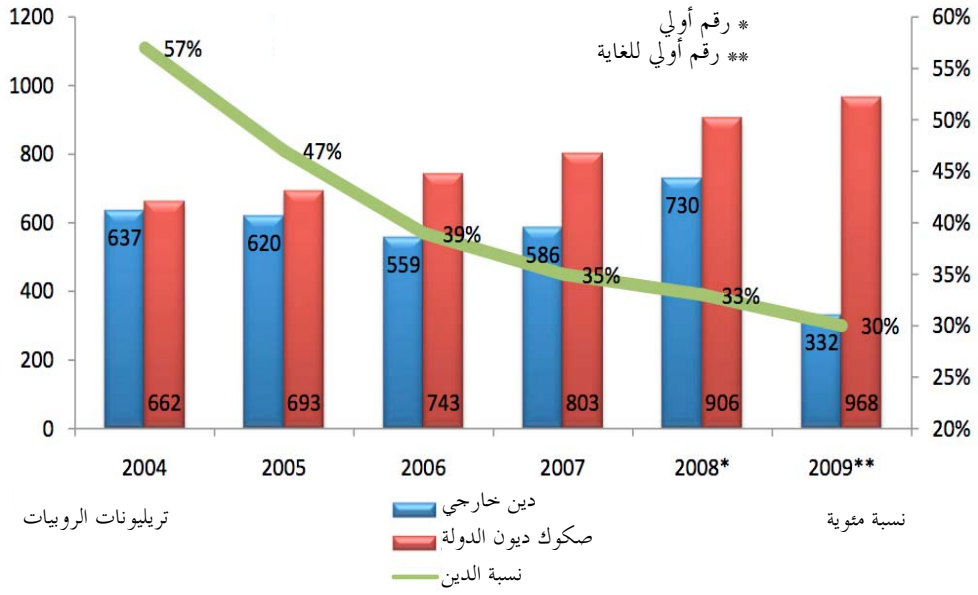

المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٤٣- ولئن كانت إندونيسيا تتلقى مساعدات خارجية من أجل تحقيق التنمية الخاصة بها، فهي أيضاً تقدم المساعدة الدولية لباقي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتُقدّم هذه المساعدة في شكل برامج تعاون تقني مختلفة من قبيل حلقة العمل الدولية بشأن تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية: تعزيز إنتاجية المرأة؛ وحلقة العمل الدولية بشأن "تعزيز أدوار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن إدارة مخاطر الكوارث"؛ وبرنامج التدريب الدولي بشأن إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وحلقة العمل التدريبية الدولية بشأن تمكين المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وحلقة العمل التدريبية الدولية بشأن إدارة الكوارث المتعددة.

٤٤- وتقدم إندونيسيا أيضاً المنح الدراسية، وتتيح سبل تبادل الطلاب الشباب وتنظيم الأحداث الثقافية لتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول. وعلاوة على ذلك، فقد استضافت إندونيسيا منذ عام ١٩٩٨ مركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. وقد ازداد مبلغ التمويل المخصص لبرامج التعاون التقني هذه في السنوات الأخيرة من حوالي ٠٠٠ ٥٤٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى ٠٠٠ ٧٣٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠.

باء- الهيكل الدستوري والإطار السياسي والقانوني

١- الدستور

٤٥- اعتمدت إندونيسيا، عقب استقلالها في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥، دستور عام ١٩٤٥. وعرض هذا الدستور رؤية للدولة المستقلة حديثاً والأهداف المنبثقة عن إعلان الاستقلال. ويشكل دستور عام ١٩٤٥ القانون الأساسي الذي ينظم الدولة ويوفر الأساس الذي تستند إليه التشريعات واللوائح في إندونيسيا. وينص الدستور على أن إندونيسيا جمهورية موحدة ذات نظام رئاسي، ونص على تقسيم السلطة بين الفروع الثلاثة للحكومة، والتزامات الدولة ومسؤولياتها. وبعد استقالة الرئيس سوهارتو في عام ١٩٩٨، أدخلت أربعة تعديلات على دستور إندونيسيا لعام ١٩٤٥ من أجل تعزيز الدولة والهياكل الحكومية بشكل أكبر. وسعت هذه التعديلات إلى دفع عجلة التقدم في مسائل السيادة وحماية حقوق الإنسان والفصل بين السلطات والرعاية الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية.

٤٦- واستهدف التعديل الأول الذي صدر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تكريس فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ونظم التعديل الثاني سلطة الحكومات الإقليمية ومجلس النواب، وتضمن إشارة محددة إلى حقوق الإنسان والدفاع والأمن الوطنيين. وسعى التعديل الثالث إلى معالجة مسألة سيادة الدولة وسلطة المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس مراجعة الحسابات والسلطة القضائية. ونص أيضاً على القواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات وعزل الرئيس وتشكيل مجلس الممثلين الإقليميين. ونص التعديل الثالث على إجراء انتخابات مباشرة لمنصب كل من الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس النواب

(Dewan Perwakilan Rakyat/DPR) ومجلس الممثلين الإقليميين (Dewan Perwakilan Daerah/DPD). وأخيراً، عالج التعديل الرابع الذي صدر في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، نظام الخلافة، وإعلان الحرب، واتفاقات السلام، والمسائل المتعلقة بالعملة، والمصرف المركزي، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والرعاية الاجتماعية، والتعديلات الدستورية.

٢- الإطار السياسي

٤٧- على النحو الوارد في التعديل الرابع من دستور عام ١٩٤٥، فإن جمهورية إندونيسيا تتألف من أجهزة الدولة التالية:

(أ) المجلس الاستشاري الشعبي (Majelis Permusyawaratan Rakyat/MPR)؛

(ب) مجلس النواب (Dewan Perwakilan Rakyat/DPR)؛

(ج) مجلس الممثلين الإقليميين (Dewan Perwakilan Daerah/DPD)؛

(د) الرئاسة؛

(هـ) مجلس مراجعة الحسابات (Badan Pemeriksa Keuangan/BPK)؛

(و) المحكمة العليا (Mahkamah Agung/MA)؛

(ز) المحكمة الدستورية (Mahkamah Konstitusi/MK)؛

(ح) اللجنة القضائية (Komisi Yudisial/KY).

الشكل ٨

الإطار السياسي

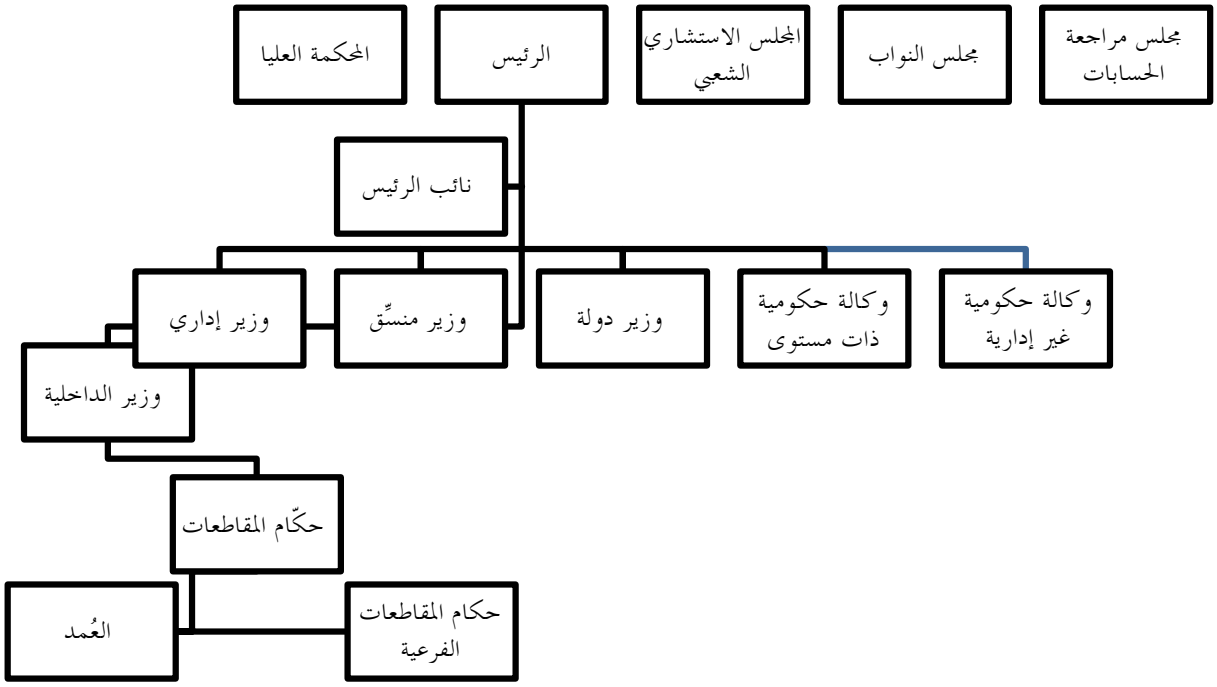

(أ) المجلس الاستشاري الشعبي

٤٨- يحظى المجلس الاستشاري الشعبي بسلطة تعديل الدستور؛ وتولية الرئيس و/أو نائب الرئيس؛ وعزل الرئيس و/أو نائب الرئيس. ويتألف المجلس الاستشاري الشعبي من ٧٩٢ عضواً، ويضم ٥٦٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب و١٣٢ عضواً من أعضاء مجلس الممثلين الإقليميين. وتشكل النساء ١٥٧ عضواً (٢٠ في المائة) من أعضاء هذا المجلس.

(ب) البرلمان: مجلس النواب

٤٩- يضطلع مجلس النواب بمسؤولية إصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والإشراف العام. ويتولى مجلس النواب، بموافقة رئيس الجمهورية، سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد، ومناقشة وإقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي ومناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم؛ والإشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والإقليمية/المحلية. ويحظى أيضاً بسلطة مراقبة إدارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الأخرى؛ والبت في الميزانية إلى جانب الرئيس، ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة. ويُطلب إلى مجلس النواب، خلال أدائه لمهامه، التشاور والتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى؛ وتلبية تطلعات أفراد المجتمع وتقديم المشورة لموظفي الدولة والهيئات القانونية استناداً إلى هذه التطلعات.

٥٠- ونتيجة للانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٩، أصبح مجلس النواب مكوناً من ٥٦٠ عضواً برلمانياً ينتمون إلى ٩ أحزاب سياسية. وفاز الحزب الديمقراطي بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب (١٤٥ مقعداً)، في حين حصل حزب ضمير الشعب على أقل عدد من المقاعد (١٧ مقعداً).

الجدول ٣١

توزيع المقاعد التشريعية حسب الأحزاب (نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٩)

الحزب	*المقاعد*
الحزب الديمقراطي	١٤٨
جولكار (حزب الفئات العاملة)	١٠٦
الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال (PDI-P)	٩٤
حزب العدالة والرفاهية (PKS)	٥٧
حزب التفويض الوطني (PAN)	٤٥
حزب التنمية المتحد (PPP)	٣٨
حزب الصحوة الوطني (PKB)	٢٨
حزب حركة إندونيسيا العظمى (Gerindra)	٢٦
حزب ضمير الشعب (Hanura)	١٧

٥١- وهناك ٩٩ نائبة (١٧,٧ في المائة) من أصل ٥٦٠ عضواً في مجلس النواب، ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة حيث ارتفع من ٦٥ امرأة انتخبت في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ امرأة جرى انتخابها في عام ١٩٩٩. ويعرض الجدول التالي مقارنة بين عدد البرلمانيات خلال الفترتين ١٩٩٩-٢٠٠٤ و٢٠٠٤-٢٠٠٩، واللواتي يصنفن وفقاً للحزب السياسي.

الجدول ٣٢

مقارنة عدد النساء البرلمانيات

		٢٠٠٩-٢٠١٤			٢٠٠٤-٢٠٠٩			١٩٩٩-٢٠٠٤		
الرقم	*الأحزاب السياسية*	*إناث*	*ذكور*	***المجموع***	*إناث*	*الذكور*	***المجموع***	*إناث*	*ذكور*	***المجموع***
١-	جولكار (حزب الفئات العاملة)	١٦ (١٥,٠٩٪)	٩٠ (٨٤,٩١٪)	**١٠٦**	١٩ (١٤,٢٨٪)	١١٤ (٨٥,٧١٪)	**١٣٣**	١٥ (١٣,٣٪)	١٠٤ (٨٦,٧٪)	**١٢٠**
٢-	الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال (PDI-P)	١٧ (١٨,٠٩٪)	٧٧ (٨١,٩١٪)	**٩٤**	١٢ (١١,١١٪)	٩٦ (٨٨,٨٨٪)	**١٠٨**	١٥ (٩,٨٪)	١٣٨ (٩٠,٢٪)	**١٥٣**
٣-	حزب التنمية المتحد (PPP)	٥ (١٣,١٦٪)	٣٣ (٨٦,٦٤٪)	**٣٨**	٣ (٥,٢٦٪)	٥٤ (٩٤,٧٤٪)	**٥٧**	٣ (٥,٢٪)	٥٥ (٩٤,٨٪)	**٥٨**
٤-	الحزب الديمقراطي (Partai Demokrat)	٣٥ (٢٣,٦٥٪)	١١٣ (٧٦,٣٥٪)	**١٤٨**	٨ (١٤,٠٤٪)	٤٩ (٨٥,٧١٪)	**٥٧**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
٥-	حزب الصحوة الوطني (PKB)	٦ (٢١,٤٣٪)	٢٢ (٧٨,٥٧٪)	**٢٨**	٧ (١٣,٢٠٪)	٤٦ (٨٦,٧٩٪)	**٥٣**	٣ (٥,٩٪)	٤٨ (٩٤,٤٥٪)	**٥١**
٦-	حزب التفويض الوطني (PAN)	٧ (١٥,٥٦٪)	٣٩ (٨٤,٤٤٪)	**٤٥**	٧ (١٣,٢٠٪)	٤٢ (٨٥,٧١٪)	**٤٩**	٢ (٤,٩٪)	٣٩ (٩٤,١٪)	**٤١**
٧-	حزب العدالة والرفاهية (PKS)	٣ (٥,٢٦٪)	٥٤ (٩٤,٧٤٪)	**٥٧**	٥ (١٠,٤١٪)	٤٣ (٨٩,٥٨٪)	**٤٨**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
٨-	حزب النجم الإصلاحي (Partai Bintang Reformasi)	صفر	صفر	**صفر**	٢ (١٥,٣٨٪)	١١ (٨٤,٦١٪)	**١٣**	صفر	صفر	**صفر**
٩-	حزب النجمة والهلال (Partai Bulan Bintang)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١١ (١٠٠٪)	**١١**	١ (٧,٧٪)	١٢ (٩٢,٣٪)	**١٣**
١٠-	حزب السلام والرفاهية (Partai Damai Sejahtera)	صفر	صفر	**صفر**	٢ (٢٥٪)	٨ (٧٥٪)	**١٠**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١١-	حزب العدالة والوحدة الإندونيسي (Partai Keadilan dan Persatuan Indonesia)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٣ (١٠٠٪)	**٣**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٢-	حزب الاستقلال (Partai Merdeka)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٢ (١٠٠٪)	**٢**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٣-	حزب الفئات العاملة الحريصة على الأمة (Partai Karya Peduli Bangsa)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٢ (١٠٠٪)	**٢**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**

الرقم	الأحزاب السياسية	٢٠١٤-٢٠٠٩			٢٠٠٩-٢٠٠٤			٢٠٠٤-١٩٩٩		
		إناث	ذكور	المجموع	إناث	الذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
١٤-	حزب الأمة الديمقراطي المتحد (P. Persatuan Demokrasi Kebangsaan)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	٢ (١٠٠٪)	**٢**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٥-	حزب الجمعية الإندونيسية الجديد (Partai Perhimpunan Indonesia baru)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١ (١٠٠٪)	**١**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٦-	حزب الطليعة الديمقراطي الإندونيسي (Partai Penegak Demokrasi Indonesia)	صفر	صفر	**صفر**	صفر	١ (١٠٠٪)	**١**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٧-	حزب ضمير الشعب (Partai Hati Nurani Rakyat)	٣ (١٧,٦٥٪)	١٤ (٨٢,٣٥٪)	**١٧**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
١٨-	حزب حركة إندونيسيا العظمى (Partai Gerakan Indonesia Raya)	٥ (١٩,٢٣٪)	٢١ (٨٠٧٧٪)	**٢٦**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**	غير مشارك	غير مشارك	**غير مشارك**
	المجموع	**٩٧** (١٧,٣٢٪)	**٤٦٣** (٨٢,٦٨٪)	**٥٦٠**	**٦٥** (١١,٨١٪)	**٤٨٥**	**٥٥٠**	**٤٠** (٩,٢٪)	**٣٩٦** (٩٠,٨٪)	**٤٣٦***

* وصل العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ إلى ٥٠٠ عضو ويشغل المقاعد المتبقية خارج الـ ٤٣٦ مقعداً ممثلو الجيش الوطني الإندونيسي والأحزاب السياسية الأخرى التي لم تتجاوز العتبة الانتخابية (المصدر: ditpolkom.bappenas.go.id).

(ج) مجلس الممثلين الإقليميين

٥٢- يحظى مجلس الممثلين الإقليميين بسلطة تقديم مشاريع قوانين تتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم، وعلاقات الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية بمجلس النواب. ويمكن أن تعالج هذه القوانين أموراً من بينها إنشاء الأقاليم وتوسيع نطاقها ودمجها، وإدارة الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية، ومسائل أخرى تتعلق بالتوازن المالي بين المركز والأقاليم. ويجوز لمجلس الممثلين الإقليميين المشاركة في أية مناقشات بشأن المداولات المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم، والإشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم.

٥٣- ويضم مجلس الممثلين الإقليميين ١٣٢ عضواً يُنتخبون مباشرة عن طريق انتخابات عامة. ويمثل ٤ أعضاء كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث والثلاثين بغض النظر عن حجم سكانها. وهناك في الوقت الراهن ٦٠ امرأة (٢٢,٧ في المائة) من إجمالي أعضاء مجلس الممثلين الإقليميين.

(د) الرئيس

٥٤- يمسك رئيس جمهورية إندونيسيا، وفقاً للدستور، بزمام السلطة التنفيذية. ويحق للرئيس، من بين أمور أخرى، تقديم القوانين إلى مجلس النواب، وإصدار اللوائح الحكومية لتنفيذ القوانين عند اللزوم، حسبما هو منصوص عليه في المادة ٥ من دستور عام ١٩٤٥. ورئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة، ويملك، بموافقة من مجلس النواب، سلطة إعلان الحرب والسلام وإبرام الاتفاقات مع الدول الأخرى. ويتمتع الرئيس بسلطات تخوله تعيين الوزراء وتشكيل الحكومة. وهناك في الوقت الراهن ٤ وزيرات من أصل ٣٤ وزيراً يضمهم مجلس الوزراء.

٥٥- ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس مباشرة عن طريق انتخابات عامة تُجرى كل خمس سنوات، ولا يمكن إعادة انتخابهما إلاّ مرة واحدة. وقد يُقيل المجلس الاستشاري الشعبي الرئيس و/أو نائب الرئيس من منصبيهما بناءً على اقتراح يقدمه مجلس النواب، سواء حينما تثبت إدانته بتهمة انتهاك القوانين المتعلقة بخيانة الدولة أو الفساد أو الرشوة أو أية جناية أخرى، أو حينما يصدر عنه سلوك غير مقبول. ويمكن أن يُقال الرئيس أيضاً إذا ثبت عدم قدرته على الاضطلاع بواجباته كرئيس و/أو نائب رئيس.

(هـ) مجلس مراجعة الحسابات

٥٦- مجلس مراجعة الحسابات هو هيئة حكومية تضطلع بمسؤولية الإشراف على الدولة وعلى إنفاق ودخل أجهزتها ومراقبة ذلك من خلال سياستها العامة المتعلقة بالميزنة. وتقدم الوكالة نتائجها إلى مجلس النواب الذي يتابعها بعد ذلك مع الوكالات الحكومية ذات الصلة.

(و) المحكمة العليا

٥٧- تُعدّ المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في إندونيسيا، وهي المسؤولة عن البت في قضايا النقض ومراجعة اللوائح الصادرة بموجب قانون يتعارض مع قانون آخر، وتضطلع كذلك بمهام أخرى ينص عليها القانون. وهناك في الوقت الراهن ٤٩ قاضياً يختارهم الرئيس بموافقة من مجلس النواب، وتشكل النساء أربعة منهم.

(ز) المحكمة الدستورية

٥٨- تحظى المحكمة الدستورية بخمس سلطات هي: (أ) استعراض ما إذا كانت القوانين تتمشى أم لا مع دستور عام ١٩٤٥؛ (ب) فض المنازعات بشأن اختصاص مؤسسات الدولة التي يُحدد الدستور سلطاتها؛ (ج) حل الأحزاب السياسية؛ (د) الفصل في المنازعات المتعلقة بنتيجة الانتخابات، (هـ) البت في الآراء التشريعية المتعلقة باتهام الرئيس و/أو نائب الرئيس بخرق القوانين، مثل الخيانة أو الفساد أو الرشوة أو الجرائم الخطيرة الأخرى، أو الأفعال غير اللائقة. وتتألف المحكمة الدستورية من تسعة قضاة دستوريين يُنصّبهم الرئيس؛ وتعين المحكمة العليا ثلاثة قضاة منهم، ويعين مجلس النواب ثلاثة قضاة، ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة آخرين. وهناك في الوقت الراهن قاضية دستورية واحدة ضمنهم.

(ح) اللجنة القضائية

٥٩- كان الهدف من إنشاء اللجنة القضائية هو ضمان وجود نظام قضائي حر ونزيه في إندونيسيا، ومواصلة تعزيز العدالة وسيادة القانون وفقاً للدستور. وتضطلع اللجنة القضائية بمهمتين أساسيتين هما (أ) اختيار وتسجيل الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة العليا، واقتراح المرشحين على مجلس النواب، (ب) تقييم الإجراءات التي يتخذها القضاة. ويمكن اعتبار اللجنة القضائية هيئة تتولى الإشراف على رجال القضاء والقضاة في النظام القضائي الإندونيسي. وتتألف اللجنة القضائية من سبعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية بموافقة من مجلس النواب. ويُختار أعضاء هذه الهيئة من القضاة السابقين وفقهاء القانون والأكاديميين في مجال القانون وأفراد المجتمع، وينتخب كل واحد منهم لمدة خمس سنوات، وتشكل اللجنة القضائية، في إطار اضطلاعها بواجباتها، هيئة مستقلة وغير خاضعة لنفوذ الحكومة.

٣- الإطار القانوني

٦٠- استناداً إلى القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ (المادة ٧) والمتعلق بصياغة القوانين واللوائح، يكون التسلسل الهرمي القانوني في إندونيسيا على النحو التالي:

(أ) دستور عام ١٩٤٥ (UUD 1945)؛

(ب) القانون (*Undang-undang*)/اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (*Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu*)؛

(ج) اللوائح الحكومية (*Peraturan Pemerintah*/PP)؛

(د) اللوائح الرئاسية (*Peraturan Presiden/Perpres*)؛

(هـ) اللوائح المحلية (*Peraturan Daerah/Perda*).

٦١- وينطوي القانون (*Undang-undang*)/اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (*Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu*) على معنيين اثنين يتضحان فيما يلي:

(أ) وفقاً للمادة ١ الرقم ٣ من القانون رقم ٢٠٠٤/١٠، يُعرّف القانون على أنه التشريع الذي يضعه مجلس النواب بموافقة مشتركة من الرئيس؛

(ب) وفقاً للمادة ١ الرقم ٣ من القانون رقم ٢٠٠٤/١٠، تُعرّف اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (*Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu*) على أنها التشريع الذي يضعه الرئيس في ظرف قاهر (overmacht).

٦٢- وتُسّن اللوائح الحكومية (*Peraturan Pemerintah*/PP) كلوائح تشغيلية لتنفيذ القانون المتعلق بتلك اللائحة الحكومية المحددة. ويمنح دستور عام ١٩٤٥ للرئيس سلطة سن اللوائح الحكومية واعتمادها من أجل إنفاذ القانون حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد،

لا يجوز للرئيس أن يسن أية لائحة حكومية إلا إذا كانت تشير تحديداً إلى القانون المعني. وبالطريقة نفسها، فإنه من غير الممكن إنفاذ القانون بفعالية في حالة عدم وجود لائحة حكومية تتعلق بتنفيذه.

٦٣- وتمثل اللائحة الرئاسية تشريعاً يضعه الرئيس وفقاً للتكليف الذي يحدده قانون معيّن أو لتنفيذ إحدى اللوائح الحكومية.

٦٤- وتغطي اللوائح المحلية (*Perda*) القواعد السارية في المجتمعات المحلية للمقاطعات والمناطق الفرعية والقرى. ويسن مجلس النواب الإقليمي (Dewan Perwakilan Rakyat Daerah/DPRD) اللوائح المحلية بالموافقة المتبادلة بين المجلس ورئيس الحكومة الإقليمية.

(أ) القانون العرفي والديني

٦٥- تنص المادة ١٨باء من الباب ٢ من دستور عام ١٩٤٥ على ما يلي: "بموجب القانون، تعترف الدولة بتجانس المجتمع فيما يتعلق بالقانون العرفي والحقوق التقليدية وتحترم ذلك ما دام قائماً ومتوافقاً مع التطور المجتمعي ومبدأ الدولة الوحدوية لجمهورية إندونيسيا". وعلى سبيل المثال، تُعدّ مجتمعات بادوي المحلية في مقاطعة بانتين، وشعب كامبونج كوتا في سياميس، بمقاطعة جاوة الغربية، وشعب داياك في كاليمانتان من بين المجتمعات المحلية التي تطبق فيها القوانين العرفية غير المكتوبة في أغلب الأحيان، وتستخدم هذه القوانين في المحافظة على البيئة وحماية الغابات.

٦٦- ويمكن الاستشهاد بمثال آخر في آتشيه حيث تخضع معظم قطع الأراضي في المنطقة التي تضررت من التسونامي لحقوق الملكية العرفية للأراضي (*hak milik adat*) أو الحقوق العرفية في الأراضي (*hak atas tanah adat*). ويعرف الحق العرفي في الأراضي باللغة الإندونيسية باسم "*hak ulayat*" ويُعرّف بموجب الفقرة ١ من المادة (٢) من لائحة وزير الدولة لشؤون الأراضي/الوكالة الوطنية للأراضي رقم ١٩٩٩/٥ على أنه قطع الأراضي التي يكون لأحد المجتمعات المحلية الحق فيها وفقاً لقانون عرفي معني ومحدد. وهي تغطي حقوق المجتمعات المحلية في تخصيص الأراضي والموافقة على نقل ملكية الأراضي، ومراقبة استخدام الأراضي وتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي في بعض المناطق.

٦٧- وقد كان للشريعة الإسلامية تأثير على المعايير والقيم في حياة المجتمع الإندونيسي غير المتجانس. ويمكن النظر إلى الشريعة الإسلامية في إندونيسيا من جانبين اثنين. ففي المقام الأول، هناك الشريعة الإسلامية التي تطبق رسمياً وتقنن ضمن الهيكل القانوني الوطني. وفي المقام الثاني، هناك الشريعة الإسلامية التي سُنّت بشكل معياري واستنبطت لتتضمن جانب العقوبات.

٦٨- وهناك عدة تشريعات تتضمن عناصر من الشريعة الإسلامية إمّا بشكل رسمي أو مادي، ومن بين هذه التشريعات ما يلي:

- القانون رقم ١٩٧٤/١ المتعلق بقانون الزواج؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/٣ المتعلق بالمحكمة الشرعية؛
- القانون رقم ١٩٩٨/١٠ المتعلق بالصيرفة الإسلامية؛
- القانون رقم ١٩٩٩/١٧ المتعلق بأحكام تنظيم الحج؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٣٨ المتعلق بإدارة الزكاة والإنفاق والصدقات؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٤٤ المتعلق بتنفيذ استقلال ذاتي خاص في آتشيه؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/٤١ المتعلق بالوقف.

٦٩- وهناك أيضا لوائح حكومية أخرى تتضمن قواعد وقيم الشريعة الإسلامية، ومن بينها ما يلي:

- اللائحة الحكومية رقم ١٩٧٥/٩ المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن قانون الزواج؛
- اللائحة الحكومية رقم ١٩٧٧/٢٨ المتعلقة بأراضي الوقف؛
- اللائحة الحكومية رقم ١٩٩٢/٧٢ المتعلقة بإقامة مصارف تستند إلى مبدأ تقاسم الأرباح؛
- الأمر الرئاسي رقم ١٩٩١/١ المتعلق بنشر مصنفات الشريعة الإسلامية؛
- الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٤ المتعلق بتناول مسائل الاستقلال الذاتي الخاص في آتشيه.

(ب) القانون العرفي والديني

٧٠- يتميز نظام اللامركزية في إندونيسيا، والذي يحكمه القانونان رقم ١٩٩٩/٢٢ ورقم ٢٠٠٤/٣٢، بتضمنه لأهداف سياسية واقتصادية على حد سواء. وتسعى الأهداف الاقتصادية التي تنطوي عليها اللامركزية إلى تحسين مستوى رفاه الشعب من خلال توفير خدمات عامة منصفة وتحسين الاتصال بين مقدمي الخدمات العامة على المستوى الوطني والمتلقين في المجتمعات المحلية. ويسعى الهدف السياسي للامركزية إلى جعل الحكومات المحلية أكثر ديمقراطية من خلال ضمان إمكانية مساءلة رؤساء الحكومات المحلية من طرف ناخبيهم. ويتمثل أحد المكونات الهامة لهذه الإصلاحات في التحول من بنية شديدة المركزية وتفويض المهام إلى المقاطعات الفرعية وإدارة المدن. وتُمكّن هذه العملية السلطات المحلية وتشجع على تعزيز المساءلة الحكومية.

٧١- وقد طبقت قوانين الاستقلال الذاتي الخاصة في مقاطعتين اثنتين هما آتشيه ويابوا، واستندت إلى الخاصية المميزة لكلتا المقاطعتين. وقد اتخذت التدابير اللازمة لتوفير المزيد من الوضوح في تقاسم السلطة والعائدات بين الحكومة المركزية والحكومتين المحليتين المعنيتين. وتعترف أيضاً قوانين الاستقلال الذاتي بالهويات الثقافية لهاتين المقاطعتين.

٧٢- وبموجب القانون رقم ٢٠٠٤/٣٢ المتعلق بالحكم المحلي، فإنه يتعين على الحكومة المركزية نقل جميع السلطات والصلاحيات إلى الحكومة المحلية باستثناء ست مسؤوليات رئيسية، وهي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والقضاء والمسائل النقدية والضريبية الوطنية والدين.

٧٣- وتضم إندونيسيا في الوقت الحاضر ٣٣ مقاطعة، و٣٤٩ مقاطعة فرعية/منطقة (*kabupaten*)، و٩١ بلدية/مدينة مستقلة ذاتياً (*kota*)، و٢٦٣ ٥ منطقة فرعية (*kecamatan*)، ١١٣ ٧ منطقة شبه فرعية (*kelurahan*)، و٨٠٦ ٦٢ قرى (*desa*).

٤- الانتخابات والنظام الانتخابي

٧٤- ينتخب الجمهور العام منذ عام ٢٠٠٤ بصورة مباشرة أعضاء البرلمان والرئيس ونائب الرئيس. ويُنتخب رؤساء الحكومات المحلية أي حكام المقاطعات وحكام المقاطعات الفرعية وعُمد البلديات بصورة مباشرة منذ عام ٢٠٠٥. وبالنسبة إلى انتخابات عام ٢٠٠٩، فقد نظم القانون رقم ٢٠٠٨/١٠ انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الإقليميين ومجلس النواب الإقليمي، في حين نظم القانون رقم ٢٠٠٨/٤٢ انتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

٧٥- وشارك ٣٨ حزباً من الأحزاب السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٩، ولم تستطع سوى ٩ أحزاب منها تجاوز العتبة الانتخابية التي تبلغ ٢,٥ في المائة، وشغل مقاعد في البرلمان. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات التشريعية حوالي ٧٠,٩٩ في المائة (٣٣٦ ٥٥٨ ١٢١ ناخباً من أصل ٤٤٢ ٢٦٥ ١٧١ ناخباً مسجلاً)، في حين أدلى ٦٥٥ ٩٨٣ ١٢٧ ناخباً بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، وهو ما أسفر عن نسبة مشاركة بلغت ٧٢,٥٦ في المائة. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد انتخب المرشحون على أساس التمثيل النسبي من دوائر انتخابية تتضمن مرشحين متعددين.

الجدول ٣٣

البيانات الانتخابية

السنة	*عدد السكان*	*الناخبون المؤهلون*	*النساء المرشحات لمجلس النواب*	*النساء المرشحات لمجلس الممثلين الإقليميين*	*الأحزاب السياسية*
انتخابات عام ٢٠٠٤	٢١٤,٨ مليون نسمة	١٤٨ ٠٠٠ ٣٦٩	٢ ٥٠٧	٨٣	٢٤
انتخابات عام ٢٠٠٩	٢٣٢ مليون نسمة	١٧١ ٢٦٥ ٤٤٢	٣ ٩١٠	١٢٩	٤٤ (٣٨ حزباً وطنياً +٦ أحزاب محلية في آتشيه)

٧٦- ولا يُسمح لغير المواطنين بالتصويت في الانتخابات العامة في إندونيسيا.

٧٧- ويُبيّن الجدول أدناه عدد الشكاوى المقدمة فيما يتعلق بعملية إجراء الانتخابات. وقد قدمت هذه الشكاوى بشكل رسمي إلى المحكمة الدستورية.

الجدول ٣٤

قضايا المنازعات بشأن نتائج الانتخابات الإقليمية
المحكمة الدستورية في جمهورية إندونيسيا
٢٠٠٨-٢٠١٠ (اعتباراً من ١٦ آب/أغسطس)

الرقم	*السنة*	*قضايا مؤجلة*	*قضايا وردت حديثاً*	***المجموع***	*الحكم*				***مجموع الأحكام***	*القضايا المتبقية*
					صادر	*مرفوض*	*غير مقبول*	*مسحوب*		
١	٢٠٠٨	صفر	٢٧	**٢٧**	٣	١٢	٣	صفر	**١٨**	٩
٢	٢٠٠٩	٩	٣	**١٢**	١	١٠	١	صفر	**١٢**	صفر
٣	٢٠١٠	صفر	١٤٠	**١٤٠**	١١	٧٢	٣٣	٣	**١١٩**	٢١
المجموع		**٩**	**١٧٠**	**١٧٩**	**١٥**	**٩٤**	**٣٧**	**٣**	**١٤٩**	**٣٠**

الجدول ٣٥

قضايا المنازعات بشأن نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٩
المحكمة الدستورية في جمهورية إندونيسيا

القضايا	*قضايا مسجلة*	*قضايا محلولة*	*عناصر القضية*	*الحكم*							***المجموع***
				صادر	*مرفوض*	*غير مقبول*	*مسحوب*	*إعادة فرز الأصوات*	*تعديل الأصوات*	*قرار بموجب المادة ٢٠٥ من القانون ٢٠٠٨/١٠*	*قرار مؤقت*	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	**١٢**
أحزاب سياسية	٤٢	٤٢	٦٢٧	٦٨	٣٩٨	١٠٧	٢٧	٦	٢	١٣	٦	**٦٢٧**
النسبة المئوية				٪١٠,٨٥	٪٦٣,٤٨	٪١٧,٠٧	٪٤,٣١	٪٠,٩٦	٪٠,٣٢	٪٢,٠٧	٪٠,٩٦	**٪١٠٠**
الانتخابات الرئاسية	٢	٢	٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	**٢**
النسبة المئوية				صفر٪	٪١٠٠	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	**٪١٠٠**
مجلس الممثلين الإقليميين	٢٧	٢٧	٢٨	٢	١٦	٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	**٢٨**
النسبة المئوية				٪٧,١٤	٪٥٧,١٤	٪٢٥	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	٪١٠,٧١	**٪١٠٠**
المجموع	٧١	٧١	٦٥٧	٧٠	٤١٦	١١٤	٢٧	٦	٢	١٣	٩	**٦٥٧**
مجموع النسب المئوية				**٪١٠,٦٥**	**٪٦٣,٣٢**	**٪١٧,٣٥**	**٪٤,١١**	**٪٠,٩١**	**٪٠,٣٠**	**٪١,٩٨**	**٪١,٣٧**	**٪١٠٠**

٥- إدارة النظام القضائي وأجهزته

٧٨- بموجب المادة ١١ من القانون رقم ٢٠٠٤/٤ المتعلق بالسلطة القضائية، تمثل المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية. وقد نقلت الإدارة القضائية الآن إلى المحكمة العليا بعد أن كانت خاضعة في السابق لوزارة القانون وحقوق الإنسان. ويتمشى هذا الوضع مع الأحكام الواردة في دستور عام ١٩٤٥ وفي تعديلاته التي تنص على وجوب أن تكون السلطة القضائية بمنأى عن التدخل الحكومي. ويتمثل الأساس القانوني للمحكمة العليا ذاتها في القانون رقم ٢٠٠٤/٥ الذي عدّل القانون القائم رقم ١٩٨٥/١٤ المتعلق بالمحكمة العليا.

٧٩- واستناداً إلى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠٠٤/٤، يعترف النظام القانوني لإندونيسيا بأربع محاكم، وهي: المحكمة العامة، والمحكمة العسكرية، ومحكمة الدولة الإدارية، والمحكمة الشرعية. وتُعرض معظم المنازعات المدنية على المحكمة العامة، في حين يُنظر في الطعون أمام المحكمة العليا. وتنظر المحاكم العسكرية في القضايا المتعلقة بأفراد القوات المسلحة في إندونيسيا. وتفصل محكمة الدولة الإدارية في قضايا القانون الإداري المرفوعة ضد الحكومة. وتنظر المحكمة الشرعية في القضايا التي تتعلق تحديداً بالشريعة الإسلامية، مثل الطلاق والميراث.

٨٠- وتوجد أيضاً تشريعات تتعلق بإنشاء محاكم خاصة مواضيعية من قبيل محاكم شؤون الأطفال، والمحاكم التجارية، ومحاكم حقوق الإنسان، والمحاكم المعنية بالفساد، والمحاكم المعنية بالعلاقات الاقتصادية، ومحاكم الضرائب. وتعمل هذه المحاكم تحت رعاية محكمة الدولة، باستثناء محاكم الضرائب التي تشرف عليها محكمة الدولة الإدارية. ووصل العدد الإجمالي للقضاة في إندونيسيا في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩٠ ٧ قاضياً بنسبة ٣,١٦ قاضياً لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن.

الجدول ٣٦

توزيع القضاة مصنفاً حسب نوع الجنس

	المحكمة العامة		*المحكمة الشرعية*		*محكمة الدولة الإدارية*		*المحكمة العسكرية*	
نوع الجنس	**المجموع**	*٪*	**المجموع**	*٪*	**المجموع**	*٪*	**المجموع**	*٪*
نساء	**٨٤٢**	٢٥,٦	**٦٨٣**	٢٠	**٧٥**	٢٦	**١٥**	١٥
رجال	**٢ ٧٤٩**	٧٤,٤	**٢ ٧٣٣**	٨٠	**٢١٠**	٧٤	**٨٢**	٨٢
المجموع	**٣ ٦٩١**	**١٠٠**	**٣ ٤١٦**	**١٠٠**	**٢٨٥**	**١٠٠**	**٩٧**	**١٠٠**

المصدر: التقرير السنوي للمحكمة العليا.

(أ) الشرطة

٨١- أُنشئت الشرطة الوطنية الإندونيسية في عام ١٩٤٥. وتضطلع الحكومة المركزية بتمويل الشرطة الوطنية الإندونيسية وتوجيهها وتنظيمها. وتتمثل المهام الرئيسية للشرطة في الحفاظ على النظام العام والأمن. والقائد، أو رئيس الشرطة، هو الضابط الأرفع رتبة في

الشرطة التي ترتدي الزي الرسمي في الدولة. ويساعده نائب رئيس الشرطة. ويضم مقر الشرطة في جاكرتا دور الموظفين وعدة هيئات إدارية مستقلة تتولى مهام الشرطة المتخصصة. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ العدد الإجمالي لأفراد الشرطة في إندونيسيا ٣٨١ ٣٦٠ شرطياً. وبلغت نسبة الشرطة إلى المواطنين في العام نفسه ١٨٠,١٩ موظف شرطة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن.

٨٢- وتمتلك قوات الشرطة الإندونيسية وحداتها الإقليمية الخاصة التي تتألف من عدة ولايات قضائية إقليمية، وتمثل كل وحدة قيادة إقليمية للشرطة (*Polda*). وتنقسم كل قيادة إقليمية إدارياً إلى مستويات تتمثل في المنطقة والمنطقة الفرعية والقرية. وتُنظّم الشرطة وظيفياً لتشكل عدداً من العناصر المتخصصة. وأكبر هذه العناصر حجماً هي الشرطة التي يرتدي أفرادها الزي الرسمي، وتتضمن كلا من الشرطة العامة التي تضطلع بمهام الشرطة التقليدية المتصلة بمكافحة الجريمة ومنعها وحماية الممتلكات، وشرطة المرور التي تضطلع بتسيير الدوريات في طرقات البلد، وتشرف على عملية الترخيص للسائقين وتسجيل المركبات الآلية. وتعمل الشرطة الوطنية الإندونيسية في الوقت الحالي في إطار القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٢ والمتعلق بالشرطة الوطنية في إندونيسيا.

(ب) المدعي العام

٨٣- وفقاً للقانون رقم ٢٠٠٤/١٦ الذي حل محل القانون رقم ٥ لعام ١٩٩١ المتعلق بمكتب المدعي العام لجمهورية إندونيسيا، يؤدي مكتب المدعي العام دوره في تعزيز سيادة القانون، وحماية المصلحة العامة، وتعزيز حقوق الإنسان، والقضاء على الفساد والتواطؤ والمحسوبية. ويعمل مكتب المدعي العام باعتباره مؤسسة الدولة المعنية بالمتابعة القضائية، ويجب عليه أن يضطلع بوظائفه ومهامه ويمارس سلطته بشكل مستقل، أي دون تأثير من الحكومة والقوى الأخرى (الفقرة ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٢٠٠٤/١٦). ووصل العدد الإجمالي للمدعين العامين في إندونيسيا في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٩٨ ٧ مدعياً عاماً. ومن ثم، فقد بلغت نسبة المدعين العامين ٣,٨٥ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن.

٦- منظمات المجتمع المدني

٨٤- تكفل المادة ٢٨هاء (٣) من الدستور حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وفي هذا الصدد، يُكفل الوجود القانوني لمنظمات المجتمع المدني. وبموجب القانون رقم ١٩٨٥/٨ المتعلق بالمؤسسات الاجتماعية، فإن الحكومة ملزمة بتسجيل هذه المنظمات وتوفير الدعم والتوجيه لها. وفي عام ٢٠٠٩، أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الداخلية أن هناك ٣٠٩ منظمات من منظمات المجتمع المدني التي تسنى تصنيفها إلى فئات حسب المهن والوظائف والأديان والمعتقدات والأنشطة (المصدر: دليل المؤسسات الاجتماعية، المديرية العامة للوحدة الوطنية والسياسات، وزارة الداخلية).

٨٥- وعلى النحو المذكور أعلاه، يتيح القانون رقم ١٩٨٥/٨ الأساس لدور الحكومة في التعامل مع المنظمات غير الحكومية. ولإنفاذ هذا القانون، جرى سنّ عدة تدابير إدارية، منها لائحة وزارة الداخلية رقم ١٩٨٦/٥ التي تُبيّن إجراءات إخطار الحكومة، ولوحات الإشارات والرموز التي يتعيّن على منظمات المجتمع المدني استخدامها. ويتضمن إجراء الإخطار المتعلق بالمنظمات غير الحكومية المنظمات التي تخطر الحكومة برؤيتها وأنشطتها. ويُقدّم هذا الإخطار على المستوى الوطني إلى وزير الداخلية، ويُقدّم على مستوى المقاطعات إلى حاكم المقاطعة، ويُقدّم على مستوى المقاطعات الفرعية إلى العمدة، ويُقدّم على مستوى القرى إلى رئيس القرية. وينبغي أن يتضمن هذا الإخطار تفاصيل عن المنظمة وعملها ومجلس إدارتها، والبرامج المقترحة. وبعد أن تستوفي المنظمة جميع الشروط المطلوبة، يمكن تسجيلها بعد ذلك في دفتر الجرد الحكومي. وقد أتاحت وزارة تخطيط التنمية الوطنية في الوقت الراهن لمنظمات المجتمع المدني الفرصة التي تتيح لها تقديم إسهاماتها في إعداد الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير الديمقراطية في إندونيسيا.

٨٦- وتبدي إندونيسيا استعدادها لاستقبال كل منظمة غير حكومية أجنبية تعتزم الاضطلاع بأنشطة في إندونيسيا. ومع ذلك، فهذا لا يتم إلاّ بشرط عدم تعارض تلك الأنشطة مع المصالح الوطنية لإندونيسيا. وتتمثل الإجراءات المتعلقة بعمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في إندونيسيا فيما يلي:

(أ) ينبغي للمنظمات غير الحكومية تقديم طلب إلى حكومة إندونيسيا عن طريق وزارة الشؤون الخارجية. ويمكن للمؤسسات أو الوكالات أو الوكالات الحكومية ذات الصلة تقديم توصيات بشأن الطلبات المقدمة إذا كان ذلك ضرورياً؛

(ب) سوف تضطلع وزارة الشؤون الخارجية بتنفيذ المتطلبات الإدارية اللازمة وتقييم موثوقية المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية من خلال البعثات الإندونيسية في الخارج، وسوف يُناقش طلب المنظمة غير الحكومية المعنية، من خلال اجتماعات مشتركة بين الوزارات، وتجري الموافقة عليه إذا كان يستوفي الشروط المطلوبة. وبعد ذلك، سوف تزكى المنظمة غير الحكومية الدولية التي جرت الموافقة عليها لدى شريك وطني في مؤسسة الدولة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يُطلب إلى الوزارة/الوكالات (الشريكة) والمنظمة غير الحكومية الدولية صياغة مذكرة تفاهم لتشكل اتفاقاً إطارياً بينها.

٧- الحصول على المعلومات

٨٧- يُكفل الحصول على المعلومات بموجب المادة ٢٨واو من الدستور، ويُنص عليه تحديداً بموجب القانون رقم ١٩٩٩/٤٠ المتعلق بالصحافة. وتعترف إندونيسيا بأن حرية الصحافة تشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان المكرسة لمواطنيها. ولا توجد في إندونيسيا رقابة من أي نوع على وسائط الإعلام، ويشمل ذلك اعتراف الحكومة بحق الأشخاص

في الحصول على المعلومات. وقد تعزز هذا الوضع من خلال القانون رقم ٢٠٠٨/١٤ المتعلق بالطابع العام للإعلام، والذي ينص على أنه لا يمكن للحكومة، بأية حال من الأحـــوال، أن تحول دون الوصول إلى المعلومات. وتتمثل المعلومات المستثناة من هذا الحكم، وفقاً للقانون الحالي، فيما يلي (أ) المعلومات التي يمكن أن تضر بالدولة، (ب) المعلومات المتعلقة بحمايـــة المصالح التجارية من المنافسة التجارية غير المنصفة، (ج) المعلومات المتعلقة بالحقوق الشخصية (الخاصة)، (د) المعلومات المتعلقة بالطابع السري للمنصب (المهـــني)، (ه) طلـــب إحـــدى المعلومات العامة غير المرصودة أو المسجلة.

٨٨- ويُبيّن الجدول التالي النسبة المئوية لسكان إندونيسيا الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق والذين يشاهدون وسائط الإعلام أو يطالعونها أو يستمعون إليها.

الجدول ٣٧

النسبة المئوية لسكان إندونيسيا الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فمـــا فـــوق والـــذين يشاهدون وسائط الإعلام أو يطالعونها أو يستمعون لها

المؤشرات	*١٩٩٣*	*١٩٩٤*	*١٩٩٦*	*١٩٩٧*	*١٩٩٨*	*٢٠٠٠*	*٢٠٠٣*	*٢٠٠٦*
النسبة المئوية للـــسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق والذين يستمعون للإذاعة	٦٣,٥٩	٦٣,٩١	٥٠,٤٦	٥٩,١٧	٦٤,٥٢	٤٣,٧٢	٥٠,٢٩	٤٠,٢٦
النسبة المئوية للـــسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق والذين يشاهدون التلفزيون	٦٤,٧٧	٦٩,٤٣	٦٩,٣١	٧٨,٢٢	٨٨,٧٢	٨٧,٩٧	٨٤,٩٤	٨٥,٨٦
النسبة المئوية للسكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق والذين يطـــالعون الصحف والمجلات	٢٣,٣١	٢٣,١٥	١٨,٣٣	٢٢,٨٣	٢٨,٣٦	١٧,٤٧	٢٢,٠٦	٢٣,٤٦

٨- إقامة العدل

٨٩- تجاوزت قدرة مرافق الاحتجاز/المرافق الإصلاحية في إندونيسيا، على مر الـــسنين، سعتها القصوى على النحو الموضح أدناه.

الجدول ٣٨

متوسط النسبة المئوية للاكتظاظ

مقاساً بحسب سعة السجن/المرافق الإصلاحية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

التزيل	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
سجين بالغ	٣٧ ١١٠	٤٢ ٢٦٩	٤٥ ٠٨٤	٤٩ ٤٢٥	٤٦ ٢٨٦
سجين حدث	١ ٠٦٨	١ ٥١٥	٢ ٢٠٦	صفر	١ ٩٩٣
مُدان	٥٢ ٦٧١	٥٧ ٣٠٠	٦٦ ٥٤٦	٦٧ ٠٦٧	٥٤ ٩٢٣
المجموع	**٩٠ ٨٤٩**	**١٠١ ٠٨٤**	**١١٣ ٨٣٦**	**١١٦ ٤٩٢**	**١٠٣ ٢٠٢**
السعة	٧٦ ٥٥٠	٧٦ ٥٥٠	٧٦ ٥٥٠	٧٦ ٥٥٠	٧٦ ٥٥٠
معدل الاكتظاظ	٪١١٨,٦٨	٪١٣٢,٠٥	٪١٤٨,٧١	٪١٥٢,١٨	٪١٣٤,٨٢

المصدر: المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية، وزارة القانون وحقوق الإنسان.

٩٠- ويُعدّ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من بين الأسباب الرئيسية للوفيات في مختلف المرافق الإصلاحية ومراكز الاحتجاز في إندونيسيا. وتتضمن الأسباب الأخرى للوفيات اضطرابات الجهاز التنفسي، وعسر الهضم، والتهاب الكبد، والسل، والاضطرابات العقلية، والتهابات الكلى والمسالك البولية، والانتحار، والنوبات القلبية، وداء السكري، والاقتتال فيما بين السجناء.

الجدول ٣٩

عدد الوفيات في المرافق الإصلاحية/مراكز الاحتجاز في إندونيسيا وأسبابها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

		مُدان			*سجين*		
الرقم	*سبب الوفاة*	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
١-	اضطرابات الجهاز التنفسي	٧٥	٨٣	٨٣	٦٣	٣٩	٥١
٢-	عسر الهضم	٧١	٨٠	٥٧	٤٧	٣٠	٣٦
٣-	التهاب الكبد	٣٣	٣٣	٢٩	٧	١٨	١٥
٤-	السل	٩٨	٩٦	٩٢	٣١	٣٠	٣٨
٥-	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٩٧	١٤٥	١٤٨	٤٠	٤٣	٧٣
٦-	اضطرابات عقلية	٢١	٢٧	٧	٨	٦	٦
٧-	الكلى والمسالك البولية	١٨	٤	٦	١	٥	٨
٨-	الانتحار	٥	٥	١١	٤	٩	٥
٩-	النوبات القلبية	٤٣	٤٥	٦٤	١٣	١٨	٢١
١٠-	الاقتتال	٤	٦	٢	٠	١	٢
١١-	داء السكري	٧	٨	١٣	١	٣	٦
١٢-	أسباب أخرى	١٤٢	٣٢	٢	٦٤	١٣	٣
المجموع		**٦١٤**	**٥٦٤**	**٥١٤**	**٢٧٩**	**٢١٥**	**٢٦٤**

المصدر: البيانات الإحصائية الصادرة عن المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية.

٩١- ويُوضّح الجدول أدناه عدم تنفيذ سوى عدد قليل من عمليات الإعدام في إندونيسيا بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٨. ويرجع السبب في هذا إلى تطبيق عملية انتقائية بحتة فيما يتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام في إندونيسيا وجعلها "الملاذ الأخير". وتُطبّق عقوبة الإعدام لردع ارتكاب الجرائم الخطيرة من قبيل الاتجار بالمخدرات والإرهاب والقتل والقتل التسلسلي.

الجدول ٤٠

عدد الأشخاص الذين نُفذت فيهم عقوبة الإعدام في الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٨

الرقم	*السنة*	*القضية*	*عدد الأشخاص الذين نُفذت فيهم عقوبة الإعدام*
١	١٩٧٩[أ]	قتل	١
٢	١٩٨٠[أ]	قتل	٢
٣	١٩٨١[أ]	-	-
٤	١٩٨٢[أ]	-	-
٥	١٩٨٣[أ]	إرهاب	١
٦	١٩٨٤[أ]	-	-
٧	١٩٨٥[أ]	جرائم سياسية	٤
		إرهاب	١
٨	١٩٨٦[أ]	جرائم سياسية	١٠
٩	١٩٨٧[أ]	جرائم سياسية	١
		قتل	٢
١٠	١٩٨٨[أ]	جرائم سياسية	٤
١١	١٩٨٩[أ]	جرائم سياسية	٢
١٢	١٩٩٠[أ]	جرائم سياسية	٤
١٣	١٩٩١[أ]	إرهاب	١
١٤	١٩٩٢[أ]	قتل	٢
١٥	١٩٩٣[أ]	-	-
١٦	١٩٩٤[أ]	-	-
١٧	١٩٩٥[أ]	مخدرات	١
		قتل	٢
١٨	١٩٩٦[أ]	-	-
١٩	١٩٩٧[أ]	-	-
٢٠	١٩٩٨[أ]	قتل	١
٢١	١٩٩٩[أ]	-	-
٢٢	٢٠٠٠[أ]	-	-
٢٣	٢٠٠١[أ]	قتل	٣
٢٤	٢٠٠٢[أ]	-	-

الرقم	*السنة*	*القضية*	*عدد الأشخاص الذين نُفذت فيهم عقوبة الإعدام*
٢٥	٢٠٠٣[أ]	–	–
٢٦	٢٠٠٤[أ]	مخدرات	٣
٢٧	٢٠٠٥[أ]	قتل مع سبق الإصرار	٢
٢٨	٢٠٠٦[أ]	قتل مع سبق الإصرار	٣
٢٩	٢٠٠٧[أ]	قتل مع سبق الإصرار	١
٣٠	٢٠٠٨[ب]	إرهاب	٣
	المجموع		**٥١**

المصدر: (أ) لجنة البحث والتنمية المعنية بالأشخاص المختفين وضحايا العنف (كونتراس).

(ب) www.kejaksaan.go.id/unit_kejaksaan.php.

الجدول ٤١

متوسط الحالات المعلقة في قضايا النظام القضائي

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القضايا المسجلة	غير متوفر	٧ ٤٦٨	٧ ٨٢٥	٩ ٥١٦	١١ ٣٣٨
القضايا المتبقية غير المسواة	٢٠ ٣١٤	١٥ ٩٧٥	١٢ ٠٢٥	١٠ ٨٢٧	٨ ٢٨٠

المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

الجدول ٤٢

جدول القضايا الواردة والأحكام الصادرة على مستوى دائرة القضاء الأولى

دائرة القضاء الأولى		*عدد القضايا*	*الأحكام*
عامة	قضايا خاصة ومدنية وقضايا متعلقة بحقوق الإنسان والفساد وقضايا تجارية	١٥٥ ٦٩٥	١٤٦ ٣٢٧
	قضايا الأحداث والجنح	٣ ١٢٤ ٥٥٩	٣ ١٢٤ ٥٥٩
إدارية	دعوى قضائية	١ ٢٩٠	١ ١٦٢
دينية	طلاق	٢٤٥ ٠٠٩	٢٣٧ ١٢٧
عسكرية	جرائم وانتهاكات	٣ ٤٨٩	٣ ١٩٤
المجموع		**٣ ٥٣٠ ٠٤٢**	**٣ ٥١٢ ٣٦٩**

٩٢- يُقتطع الإنفاق العام المخصص للشرطة وقطاع الأمن والقضاء في إندونيسيا من اعتمادات الميزانية المخصصة للسلامة والنظام العام. وتتضمن الميزانية، من بين أمور أخرى، تخصيص أموال لتطوير عمل الشرطة الوطنية، ولإدارة الكوارث على المستوى الوطني، وإنفاذ القانون، والقضاء، والمرافق الإصلاحية.

الجدول ٤٣

نفقات الحكومة المركزية على النظام العام والسلامة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (بملايير الروبيات)

٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١٥ ٦١٧,٣	٢٣ ٧٤٣,١	٢٨ ٣١٥,٩	٧ ٠١٩,٢	١٣ ٧٢٩,٦	١٤ ٥٥١,٢

المصدر: البيانات الرئيسية للميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وزارة المالية.

٩٣- وتُقدّم الدولة المعونة القانونية بالمجان. وقد خصّصت إلى حد الآن ١٠٥ محاكم من أصل ٨٠٢ محكمة من المحاكم القائمة ميزانية كافية للمعونة القانونية. وتلتزم الحكومة بتقديم المزيد من المعونة القانونية المجانية على النحو المبيّن في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتيسير الوصول إلى العدالة، والتي وضعت في عام ٢٠٠٩. وتُشكل مؤسسة المعونة القانونية في إندونيسيا (YLBHI) إحدى أبرز المنظمات التي تضطلع بتقديم المعونة القانونية. ويبين الجدول أدناه عدد الحالات التي تعاملت معها هذه المؤسسة.

الجدول ٤٤

الحالات الواردة التي تعاملت معها مؤسسة المعونة القانونية – YLBHI

الرقم	*مؤسسة المعونة القانونية*	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*
١-	باندا آتشيه	٣١	غير متوفر	٩٨	٢٥٥	١٥٣	١٣٧
٢-	ميدان	٨٢	٦٠	٢٥	١٩٧	١٥٢	٢٤٦
٣-	باليمبانج	٩١	٥٤	٧٩	١٢٧	١٠٠	٢٢٠
٤-	بادانج	١٤	٤٩	٦٨	١٠٢	١٣١	١٧٠
٥-	بندر لامبونج	١٧	٢٦	٢٠	٣٧	٤٣	٥١
٦-	جاكرتا	١ ٠٢٦	١ ٢٠٠	١ ١٢٣	١ ١٤٠	١ ١٤٤	٩٩٠
٧-	باندونغ	١٨١	٨٠	٩٠	٧١	٩٩	١١٩
٨-	سيمارانج	٩٠	١٣١	١٦٤	٢٣١	١٥٨	١٢٦
٩-	يوجياكارتا	٤٠	٥٠	٥٥	٤٠٨	٣٢٧	٣٧٥
١٠-	سورابايا	٢٠٤	٢٧٦	٥٧	٤٨٠	٢٥٨	٣٧٩
١١-	بالي	٣١	١٥٠	٤١	٩٧	١٠٢	١٠٦
١٢-	مانادو	غير متوفر	غير متوفر	١٣٧	١٢٢	٨٢	٦٩
١٣-	ماكاسار	٣١	٣٠	٤٥	٧٣	٥٣	٢٠٣
١٤-	بابوا	٨٢	٤٠	١٧٢	٤٣	١٥٢	١٤٨
	المجموع	**١ ٩٢٠**	**٢ ١٤٦**	**٢ ١٧٤**	**٣ ٣٨٣**	**٢ ٩٥٤**	**٣ ٣٣٩**

المصدر: تجميع بيانات مؤسسة المعونة القانونية في إندونيسيا – مؤسسة المعونة القانونية.

* بيانات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانياً- الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١- حالة التصديق والانضمام، والتحفظات والإعلان؛ وسحب التحفظات

٩٤- صدّقت جمهورية إندونيسيا على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. ويبين الجدول أدناه الوضع الراهن للمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في إندونيسيا.

الجدول ٤٥

التصديقات

الرقم	*الاتفاقية*	*حالة التصديق/الموّقع*	*مضمون التحفظات/الإعلانات*	*تعليل التحفظ/الإعلان*
١	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	صُدّق عليه من خلال القانون رقم ٢٠٠٥/١١	إعلان (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بعد التصديق) "بالإشارة إلى المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والفقرة ذات الصلة من إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣، فإن عبارة "حق تقرير المصير" الواردة في هذه المادة لا تنطبق على قسم من الشعب في دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يمكن تفسيرها على أنها تجيز أو تشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل، كلياً أو جزئياً، بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة."	يشكل هذا الإعلان جزءاً من تأكيد جمهورية إندونيسيا على وضوح وإمكانية تطبيق مفهوم حق تقرير المصير، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وإعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣.
٢	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	صُدّق عليه من خلال القانون رقم ٢٠٠٥/١٢	إعلان (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بعد التصديق) "بالإشارة إلى المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والفقرة ذات	يشكل هذا الإعلان جزءاً من تأكيد جمهورية إندونيسيا على وضوح وإمكانية تطبيق مفهوم حق تقرير المصير، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وإعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣.

الرقم	الاتفاقية	حالة التصديق/الموّقع	مضمون التحفظات/الإعلانات	تعليل التحفظ/الإعلان
			الصلة من إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣، فإن عبارة "حق تقرير المصير" الواردة في هذه المادة لا تنطبق على قسم من الشعب في دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يمكن تفسيرها على أنها تجيز أو تشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل، كلياً أو جزئياً، بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة."	
٣	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	صُدّق عليها من خلال القانون رقم ١٩٩٩/٢٩	تحفظ (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩) "لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بالحكم الوارد في المادة ٢٢، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد بعدم جواز إحالة المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق [الاتفاقية] والتي لا يمكن تسويتها بالطريقة المنصوص عليها في المادة المذكورة، إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة جميع أطراف النزاع."	يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.
٤	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	صُدّق عليها من خلال القانون رقم ١٩٩٩/٢٩	تحفظ وإعلان (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) التحفظ: "لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بالحكم الوارد في الفقرة ١ من المادة ٣٠، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد بأنه لا يجوز إحالة المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية والتي لا يمكن تسويتها عن طريق القناة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة المذكورة، إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة جميع أطراف النزاعات." الإعلان: "تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه يتعين تنفيذ أحكام الفقرات ١ و٢ و٣ من المادة ٢٠ من الاتفاقية في إطار الامتثال الصارم لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول."	يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.
٥	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	صُدّق عليها من خلال القانون رقم ١٩٨٤/٧	تحفظ (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) "لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بأحكام الفقرة ١ من	يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

الرقم	الاتفاقية	حالة التصديق/الموّقع	مضمون التحفظات/الإعلانات	تعليل التحفظ/الإعلان
			المادة ٢٩ من هذه الاتفاقية، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد بأنه لا يجوز إحالة أي نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية إلى التحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية إلاّ بموافقة جميع أطراف النزاع."	
٦	اتفاقية حقوق الطفل	صُدّق عليها من خلال المقرر الرئاسي رقم ١٩٩٠/٣٦		
٧	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة	وقعت عليه إندونيسيا في عام ٢٠٠١؛		
٨	البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	وقعت عليه إندونيسيا في عام ٢٠٠١؛		
٩	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	وقعت عليها إندونيسيا في عام ٢٠٠٤		
١٠	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	وقعت عليها إندونيسيا في عام ٢٠٠٧		

٩٥- لم تُوقّع جمهورية إندونيسيا أو تُصدّق بعدُ على الاتفاقيات الدولية التالية لحقوق الإنسان:

(أ) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(ب) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ج) البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛

(د) البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(هـ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٦- ويحدد الفرع المتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان الجدول الزمني لعملية التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات. وقد أنشئت في هذا الصدد فرق عمل ذات صلة مشتركة بين الوزارات لإجراء دراسة في هذا الشأن والتحضير للتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة.

٩٧- وقد سحبت جمهورية إندونيسيا في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إعلانها بشأن أحكام المواد ١، و١٤، و١٦، و١٧، و٢١، و٢٢، و٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

الجدول ٤٦

سحب التحفظات/الإعلانات

الاتفاقية	*التحفظات/الإعلانات*	*سحب التحفظات/الإعلانات*	*تعليل سحب التحفظ/الإعلان*
اتفاقية حقوق الطفل	إعلان (٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠): "يكفل دستور عام ١٩٤٥ لجمهورية إندونيسيا الحقوق الأساسية للطفل بغض النظر عن نوع جنسه أو انتماءه الإثني أو العرقي. وينص الدستور على تلك الحقوق التي يجب أن تعملها القوانين واللوائح الوطنية. لا يعني تصديق جمهورية إندونيسيا على اتفاقية حقوق الطفل قبول الالتزامات التي تتخطى الحدود الدستورية، ولا قبول أي التزام لإدخال أي حق يتجاوز الحقوق المنصوص عليها في الدستور. بالإشارة إلى أحكام المواد ١، و١٤، و١٦، و١٧، و٢١، و٢٢، و٢٩ ٢٩ من هذه الاتفاقية، تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنها لن تطبق هذه المواد وفقاً لدستورها."	سحب الإعلان (١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥): ولما كانت جمهورية إندونيسيا دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدت في نيويورك في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ولما كانت حكومة جمهورية إندونيسيا قد صدّقت على اتفاقية عام ١٩٨٩ المذكورة، جنباً إلى جنب مع إعلانها بشأن أحكام المواد ١، و١٤، و١٦، و١٧، و٢١، و٢٢، و٢٩ من الاتفاقية، والآن، فإن حكومة جمهورية إندونيسيا، وبالنظر إلى أنها هي في وضع يمكنها من تنفيذ مشاركتها الكاملة في اتفاقية عام ١٩٨٩ المذكورة، تسحب بموجب ذلك إعلانها بشأن أحكام المواد ١، و١٤، و١٦، و١٧، و٢١، و٢٢، و٢٩ من اتفاقية عام ١٩٨٩ المذكورة."	دفع تعديل دستور عام ١٩٤٥، الذي شمل العديد من الأحكام المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل، وسن القانون رقم ٢٠٠٣/٢٣ المتعلق بحماية الطفل، بإندونيسيا إلى تفعيل مشاركتها الكاملة في اتفاقية حقوق الطفل.

٢- صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان

(أ) اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان والاتفاقيات المرتبطة بها

٩٨- تُعدّ إندونيسيا دولة طرفاً في الصكوك الدولية التالية لحقوق الإنسان:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/٥؛
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/١٤؛
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم ٢٠٠٩/١٥.

(ب) اتفاقيات دولية أخرى ذات صلة في مجال حقوق الإنسان

٩٩- تُعدّ إندونيسيا دولة طرفاً في الاتفاقيات الأساسية التالية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٥٦/١٨؛
- الاتفاقية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٨/٨٣؛
- الاتفاقية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري؛ وصدّقت الحكومة الهولندية في ٣١ آذار/مارس ١٩٣٣ وسُنّ من خلال الجريدة الرسمية، الرقم ٢٦١، ١٩٣٣؛
- الاتفاقية المتعلقة بإلغاء العمل الجبري (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٩٩/١٩؛
- الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٩٩/٢٠؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٩٩/٢١؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٥٧/٨٠؛

- الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ٢٠٠٠/١.

١٠٠- وتُعدّ إندونيسيا أيضاً دولة طرفاً في الاتفاقيات غير الأساسية التالية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩ بشأن المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)؛ ودخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى إندونيسيا من خلال الجريدة الرسمية رقم ٩٢٩/٥٣؛

- الاتفاقية رقم ٢٧ بشأن إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن؛ ودخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى إندونيسيا من خلال الجريدة الرسمية رقم ١٩٣٣/١١؛

- الاتفاقية رقم ٤٥ بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها؛ ودخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى إندونيسيا من خلال الجريدة الرسمية رقم ١٩٣٧/٢١٩؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٦ بشأن الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٦١/٣؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٠ بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم ١٩٦٩/٣؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٠/٢٦؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٦٩ بشأن شهادة كفاءة طباخي السفن؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٢/٤.

١٠١- وقد أصبحت إندونيسيا طرفاً في اتفاقيات جنيف واتفاقيات أخرى في مجال القانون الدولي الإنساني، من خلال الانضمام إليها بموجب القانون رقم ١٩٥٩/٥٨:

- اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حالة جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان، ١٩٤٩؛

- اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار، ١٩٤٩؛
- اتفاقية جنيف (الثالثة) المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ١٩٤٩؛
- اتفاقية جنيف (الرابعة) المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ١٩٤٩.

(ج) الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

١٠٢- تُلزم إندونيسيا وتلتزم، باعتبارها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالمعايير والجهود المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، مثل إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بالنهوض بالمرأة (١٩٨٨)، وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (٢٠٠٤)، وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما بالنساء والأطفال (٢٠٠٤)، وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (٢٠٠٧).

١٠٣- وعلاوة على ذلك، تلتزم إندونيسيا وتشارك بنشاط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مواصلة تعزيز آليات حقوق الإنسان والترويج لها وحمايتها في المنطقة من خلال هيئات منها لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالنساء والأطفال.

باء- الإطار القانوني والدستوري لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً دستورية

١٠٤- تشكل حقوق الإنسان في إندونيسيا حقوقاً دستورية، وينص دستور عام ١٩٤٥ وتعديلاته على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا، وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠٥- وفي حين أن دستور عام ١٩٤٥ ينطوي في مجمله على عنصر حقوق الإنسان، فإن الفصل المتعلق بحقوق الإنسان في دستور عام ١٩٤٥ يتضمن ١٠ مواد على النحو التالي:

- **المادة ٢٨ألف**: لكلّ شخص الحق في العيش والدفاع عن حياته ووجوده؛
- **المادة ٢٨باء**: (١) لكلّ شخص الحق في تكوين أسرة وإنجاب ذرية من خلال زواج شرعي. (٢) لكلّ طفل الحق في العيش والنمو والتطور، وله الحق في الحماية من العنف والتمييز؛
- **المادة ٢٨جيم**: (١) لكلّ شخص الحق في تطوير نفسه من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، وله الحق في التعليم والمشاركة في فوائد العلم والتكنولوجيا والفنون

والثقافة من أجل تحسين نوعية حياته ورفاه البشرية. (٢) لكلّ شخص الحق في ترقية نفسه عن طريق الكفاح الجماعي لإعمال حقوقه بغية تنمية المجتمع والأمة والبلد؛

- **المادة ٢٨دال:** (١) لكلّ شخص الحق في الاعتراف به وفي الحماية والأمن والسلامة في إطار القانون الذي يجب أن يكون عادلاً ويعامل الجميع على قدم المساواة أمام القانون. (٢) يحق لكلّ شخص الحصول على وظيفة توفر له دخلاً، ولكلّ عامل الحق في أن يعامل معاملة عادلة ولائقة في علاقات العمل. (٣) لكلّ مواطن الحق في تكافؤ الفرص في الحكومة. (٤) لكلّ شخص الحق في حمل جنسية؛
- **المادة ٢٨هاء:** (١) كلّ شخص حرّ في عبادته وفي ممارسة الدين الذي يختاره، وفي اختيار التعليم والدراسة، واختيار مهنته وجنسيته ومكان إقامته في إقليم الدولة الذي يستطيع مغادرته وله الحق في العودة إليه. (٢) لكلّ شخص الحق في أن يكون حراً في قناعاته، وتأكيد أفكاره ومعتقداته، وفقاً لضميره. (٣) لكلّ فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير عن آرائه؛
- **المادة ٢٨واو:** لكلّ شخص الحق في الاتصال والحصول على المعلومات من أجل تطوير بيئته الشخصية والاجتماعية، وكذلك الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها وحيازتها وتخزينها ومعالجتها ونشرها عبر جميع أنواع القنوات المتاحة؛
- **المادة ٢٨زاي:** (١) يحق لكل شخص حماية نفسه وأسرته وشرفه وكرامته والممتلكات التي بحوزته، وله الحق في الإحساس بالأمن وفي الحماية من التهديدات التي تشعره بالخوف من القيام أو عدم القيام بأي شيء يشكل جزءاً من حقوقه الأساسية. (٢) لكلّ شخص الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة، ويحق له الحصول على اللجوء السياسي من بلد آخر؛
- **المادة ٢٨حاء:** (١) لكلّ شخص الحق في التمتع بحياة هنيّة في بدنه وعقله، وفي مكان يسكن فيه، والتمتع ببيئة ملائمة وصحية، والحصول على الرعاية الطبية. (٢) لكلّ شخص الحق في التسهيلات والمعاملة الخاصة التي تتيح له الحصول على نفس الفرص والمزايا من أجل تحقيق المساواة والعدالة. (٣) يحق لكل شخص الحصول على الضمان الاجتماعي الذي يُمكّنه من تطوير نفسه بشكل كامل كإنسان مصون الكرامة. (٤) لكل شخص الحق في حيازة ممتلكات خاصة، ولا يجوز الاستيلاء على هذه الملكية بشكل تعسفي من طرف أي كان؛
- **المادة ٢٨طاء:** (١) يُعدّ الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، وحرية الفكر والوجدان واعتناق أحد الأديان، والحق في عدم التعرض للاسترقاق، وفي معاملة الشخص كفرد أمام القانون، والحق في عدم الخضوع للمحاكمة استناداً إلى تشريع

ذي أثر رجعي، من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يجوز تقليصها تحت أي ظرف من الظروف. (٢) لكلّ شخص الحق في عدم التعرض لأعمال التمييز لأي سبب من الأسباب، ويحق له الحصول على الحماية من هذه المعاملة التمييزية. (٣) يجب احترام هويات المجتمعات المحلية التقليدية وحقوقها الثقافية بما يتمشى مع تطور الأزمان والحضارات. (٤) تتولى الدولة والحكومة، في المقام الأول، حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ودعمها وإعمالها إعمالاً كاملاً. (٥) دعم وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ دولة ديمقراطية تقوم على القانون، ووجوب ضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية وتنظيمها وتحديدها في القوانين واللوائح؛

- **المادة ٢٨ياء:** (١) يلتزم كلّ شخص باحترام حقوق الإنسان الأساسية للآخرين مع مشاركته في حياة المجتمع المحلي والأمة والدولة. (٢) يجب على كلّ شخص أن يقبل، في إطار إعماله لحقوقه وحرياته، بالتقييدات التي يحددها القانون لأغراض تتمثل فقط في ضمان الاعتراف بحقوق وحريات الآخرين واحترامها وتلبية المطالب العادلة لمجتمع ديمقراطي والمستندة إلى اعتبارات الأخلاق والقيم الدينية والأمن والنظام العام.

٢- إعمال حقوق الإنسان في إطار النظام القانوني الوطني

١٠٦- نظّم القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان كذلك الحقوق الدستورية المذكورة. ويرى هذا القانون أن حقوق الإنسان هي أهم الحقوق الأساسية التي منحها الله للبشر ويعتبرها عالمية وأبدية في طبيعتها. ولهذا السبب، فإنه من الواجب حمايتها واحترامها ودعمها، ومن غير الجائز تجاهلها أو تقليصها أو مصادرتها من طرف أي كان. وبصرف النظر عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكفلها القانون رقم ١٩٩٩/٣٩، فهو ينص تحديداً على حقوق المرأة والطفل.

١٠٧- ويُنظّم هذا القانون أيضاً التقييدات والموانع المفروضة على هذه الحقوق والحريات لغرض يتمثل فقط في ضمان الاعتراف بحقوق الأشخاص الآخرين وحرياتهم واحترامها، وتلبية المتطلبات الأخلاقية أو خدمة المصلحة العامة. وفي هذا السياق، لا يجوز تفسير أي حكم من الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون على أنه يعني السماح للحكومة أو لأي حزب أو فصيل سياسي أو أي طرف من الأطراف بالحط من قيمة الحقوق والحريات الأساسية التي يحكمها هذا القانون أو إضعافها أو القضاء عليها.

١٠٨- ويعترف القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ بشتى القوانين الدولية لحقوق الإنسان، والتي صدقت عليها جمهورية إندونيسيا باعتبارها قانوناً وطنياً. وعلاوة على ذلك، فقد جرى الأخذ بالقوانين الوطنية المواضيعية لتقديم المزيد من الوضوح بشأن حماية الحقوق وكذلك تجريم انتهاكها. وعلى سبيل المثال، يتضمن القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ المتعلق بحماية الطفل كامل أحكام اتفاقية حقوق الطفل، كما يتضمن القانون رقم ٢٠٠٨/٤٠ المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والإثني كامل أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

١٠٩- وبغية تعزيز النظام التشريعي والقضائي والدفع قدماً بقضايا حقوق الإنسان، سنّت جمهورية إندونيسيا القانون رقم ٢٠٠٠/٢٦ المتعلق بمحكمة حقوق الإنسان. ويكفل هذا القانون إحالة جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إندونيسيا إلى العدالة وعرضها أمام محكمة خاصة. ويُعرّف هذا القانون أيضاً الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١١٠- ولدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان، سنت إندونيسيا أيضاً العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بالقضايا المواضيعية لحقوق الإنسان، وهي على النحو التالي:

- القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ المتعلق بحماية الطفل؛
- القانون رقم ٢٠٠٣/٢٠ المتعلق بنظام التعليم الوطني؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف المترلي؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/٢٧ المتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/١٣ المتعلق بحماية الشهود والضحايا؛
- القانون رقم ٢٠٠٧/٢١ المتعلق بالاتجار بالبشر؛
- القانون رقم ٢٠٠٨/٤٠ المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والإثني؛
- القانون رقم ٢٠٠٩/٣٥ المتعلق بالمخدرات؛
- القانون رقم ٢٠٠٩/٣٦ المتعلق بالصحة؛
- اللائحة الرئاسية رقم ٢٠١٠/٥ المتعلقة بالتخطيط الإنمائي الوطني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤؛
- اللائحة الحكومية رقم ٢٠٠٢/٢ المتعلقة بحماية الشهود والضحايا؛
- اللائحة الحكومية رقم ٢٠٠٢/٣ المتعلقة بالتعويض واسترداد الحق ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

١١١- اعتمدت حكومة إندونيسيا، وفقاً للتكليف الصادر في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، خطتي عمل وطنيتين متتاليين لحقوق الإنسان للفترتين ١٩٩٨-٢٠٠٣ و٢٠٠٤-٢٠٠٩ على التوالي. ويجري في الوقت الحالي وضع الصيغة النهائية للمرحلة الثالثة من هذه الخطة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وقد تسنى حتى الآن إنشاء ٤٥٧ لجنة على المستوى الوطني ومستويات الأقاليم والمناطق والبلديات.

١١٢- وحددت خطط العمل الوطنية ٦ (ستة) أركان أو أهداف أساسية تتضمن ما يلي:

- إنشاء آلية حقوق الإنسان وتمكينها على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية والمدن؛
- التحضير لانضمام إندونيسيا إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتصديقها عليها؛
- مواءمة التشريعات؛
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان ونشر هذه الحقوق؛
- تطبيق قواعد ومعايير حقوق الإنسان؛
- الرصد والتقييم والإبلاغ.

١١٣- واختتمت بنجاح المرحلة الثانية من هذه الخطة في عام ٢٠٠٩ بتحقيق إنجازات هامة. ويطرح التقدم المحرز حالياً في مجال التدابير التشريعية والمؤسسية مثالاً ملموساً لتنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة في إطار الخطة. وفي حين تُمنح الأولوية في المرحلة الثالثة من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز تنفيذ الخطط السابقة وكذلك تحسين الآليات القائمة وتوطيد الآلية على مستوى الأقاليم والمناطق والبلديات. وبالمثل، يُعدّ التنفيذ المتسق للقوانين واللوائح القائمة في مجال حقوق الإنسان أمراً ضرورياً كذلك من أجل ضمان تأثيرها الفعال على أرض الواقع.

٢- دور البرلمانات

١١٤- يضطلع المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس النواب ومجلس الممثلين الإقليميين بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا من خلال صياغة التشريعات الوطنية وسنها، والتصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي بداية مرحلة الإصلاح، سن المجلس الاستشاري الشعبي المرسوم رقم ١٩٩٨/١٧ المتعلق بحقوق الإنسان، والذي أنشأ خريطة طريق من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا. وفيما يتعلق بوضع الميزانية، يضمن مجلس النواب مخصصات في الميزانية لبرامج حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس الاستشاري الشعبي يحظى، وفقاً للقانون رقم ٢٠٠٠/٢٦، بسلطة إنشاء محاكم مخصصة لحقوق الإنسان.

١١٥- وبعد عام ١٩٩٨، اضطلع البرلمان بمهمة الرصد الصارم من خلال آليات مختلفة، من قبيل اللجنة الثالثة التابعة لمجلس النواب والمعنية بالقانون وحقوق الإنسان والأمن؛ واللجان العاملة واللجان الخاصة المعنية بقضايا حقوق الإنسان؛ والتجمع النسائي البرلماني.

٣- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١١٦- من أجل تعزيز الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أنشأت الحكومة عدة مؤسسات جديدة، من بينها ما يلي: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان المواضيعية المعنية بحقوق الإنسان من قبيل اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، اللجنة الوطنية المعنية

بالمسنين، ولجنة حماية الطفل الإندونيسي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة المحكمة الدستورية واللجنة القضائية وأمين المظالم بجمهورية إندونيسيا، وكلفت هذه الجهات بالإشراف على عمل مختلف مؤسسات سن القوانين والمؤسسات القضائية.

(أ) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (Komisi Nasional Hak Asasi Manusia/Komnas HAM)

١١٧- أُنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٣/٥٠، وتعزز وجود هذه اللجنة أكثر من خلال القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان والذي ينظم مبادئها وأهدافها ووظائفها وولايتها، وكذلك أجهزتها المختلفة وعضويتها. وتشكل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة مثلها في ذلك مثل مؤسسات الدولة الأخرى. وتغطي ولايتها البحوث والدراسات والتثقيف والمعلومات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك الرصد والوساطة. وقد أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المكاتب الإقليمية في بابوا وغرب سومطرة وكاليمانتان الغربية وسولاويزي ونانجروى آتشيه دار السلام.

١١٨- وبالإضافة إلى ذلك، يُخوّل أيضاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال القانون رقم ٢٠٠٠/٢٦ المتعلق بمحاكم حقوق الإنسان، إجراء تحقيقات مستقلة نيابة عن العدالة بشأن القضايا التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويجوز للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنشئ، لدى إجراء تحقيقات من هذا النوع، فريقاً مخصصاً يتألف منها ومن عناصر عامة.

١١٩- ويتمشى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً مع مبادئ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ ومع مبادئ باريس لعام ١٩٩١.

(ب) اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (Komnas Anti Kekerasan terhadap Perempuan/Komnas Perempuan)

١٢٠- أُنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٨ من خلال المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٨/١٨١، وجرى تعزيزها من خلال اللائحة الرئاسية رقم ٢٠٠٥/٦٥. وتُمثّل اللجنة المذكورة أول آلية وطنية تكرس للتصدي للعنف ضد المرأة، ولا سيما انتهاك حقوقها. وتنطوي ولاية هذه اللجنة على ما يلي:

(أ) نشر المعرفة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة في إندونيسيا، وبذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛

(ب) إجراء البحوث والتحليلات بشأن مختلف اللوائح والقوانين ومسائل القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية حقوق المرأة؛

(ج) تقصي الحقائق وإجراء المسوح والتوثيق بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة وانتهاك حقوق المرأة، وكذلك نشر النتائج داخل المجتمع والاستجابة لهذه النتائج باتخاذ تدابير ملموسة؛

(د) تقديم اقتراحات إلى الحكومة والسلطة التشريعية والمؤسسات القضائية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لضمان وضع الإطار القانوني والسياسات المرسومة للمساعدة في منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها، وحماية وتعزيز حقوق المرأة؛

(هـ) تطوير التعاون الإقليمي والدولي على نحو يعزز الجهود المبذولة لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها مع تعزيز وحماية حقوق المرأة في إندونيسيا.

١٢١- وقد اضطلعت اللجنة بهذه الولاية من خلال الدعوة إلى سياسات عامة وقوانين جديدة وتقديم تنقيحات/اقتراحات بشأنها؛ واضطلعت أيضاً بتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية والدولية من خلال الربط الشبكي.

(ج) اللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي ((Komisi Perlindungan Anak Indonesia/KPAI))

١٢٢- اللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي هي مؤسسة مستقلة أنشئت من خلال القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ والمرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٣/٧٧ لتعزيز فعالية حماية الطفل في إندونيسيا. وتتمثل ولاية هذه اللجنة فيما يلي:

(أ) الدعوة ونشر اللوائح والقوانين المتعلقة بحماية الطفل؛

(ب) تلقي الشكاوى وتيسير سبل تقديم الخدمات للمجتمع من طرف السلطات المعنية في حالات انتهاكات حقوق الطفل؛

(ج) إجراء تحليلات للوائح والسياسات وغيرها من التشريعات الحكومية الداعمة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية؛

(د) تقديم وتوفير مدخلات ومقترحات لجميع الأطراف، بما في ذلك رئيس الجمهورية ومختلف المؤسسات الحكومية، على المستويين الوطني والإقليمي؛

(هـ) جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا حماية الطفل؛

(و) رصد التدابير المتخذة لحماية الأطفال وتقييمها وإعداد تقارير بشأنها، بما في ذلك تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

(ج) اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين ((Komnas Lansia))

١٢٣- أُنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بموجب المقرر الرئاسي رقم ٢٠٠٤/٥٢. وتتمثل ولاية هذه اللجنة فيما يلي: (أ) مساعدة رئيس الجمهورية في تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز رفاهية كبار السن، (ب) تقديم اقتراحات سياساتية لتحقيق هذا الغرض إلى رئيس الجمهورية.

١٢٤- وتُنسّق اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين، في إطار تنفيذها لولايتها، مع المؤسسات الحكومية الأخرى على المستويين الوطني والإقليمي. واضطلعت هذه المؤسسة بدور هام في صياغة خطط العمل الوطنية لكبار السن في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. وأنشأت الحكومات المحلية، من خلال لائحة وزير الشؤون الداخلية رقم ٢٠٠٨/٦٠، لجاناً محلية معنية بكبار السن للمساعدة في صياغة سياسة عامة بشأن كبار السن في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٩، كانت هناك ٢٥ لجنة معنية بكبار السن على مستوى المقاطعات.

(د) أمين المظالم بجمهورية إندونيسيا

١٢٥- يمثل أمين المظالم بجمهورية إندونيسيا المؤسسة الحكومية التي تتولى الإشراف على الخدمات العامة التي تقدمها كل من أجهزة الدولة أو الحكومة. وتستند هذه المؤسسة إلى المادة ٢ من مقرر المجلس الاستشاري الشعبي رقم VIII/MPR/2001 المتعلق بالتوصية المعنية بالاتجاه السياساتي للدولة بشأن على القضاء على الفساد والتواطؤ والمحسوبية وحظرها؛ وإلى القانون رقم ٢٠٠٠/٢٥ المتعلق بالبرنامج الإنمائي الوطني؛ وإلى المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٤٤ المتعلق باللجنة الوطنية لأمين المظالم.

٤- وزارة القانون وحقوق الإنسان

١٢٦- تُعدّ إندونيسيا أحد البلدان القليلة في العالم التي أنشأت وزارة تتولى تحديداً مسؤولية حقوق الإنسان. وتضطلع وزارة الدولة لحقوق الإنسان، والتي أنشئت في السنوات الأولى من عملية الإصلاح، بدور هام في صياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية.

١٢٧- وإلى جانب عملية الإصلاح البيروقراطي، أدمجت حكومة جمهورية إندونيسيا وزارة الدولة لحقوق الإنسان مع وزارة العدل لتشكيل وزارة القانون وحقوق الإنسان، وذلك من أجل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي. ويتقاسم في الوقت الحالي نائبا وزير مسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهما نائب الوزير المعني بحقوق الإنسان ونائب الوزير المعني بالبحوث والتنمية في مجال حقوق الإنسان.

١٢٨- ووفقاً للمرسوم الرئاسي ذي الصلة، يترأس وزير القانون وحقوق الإنسان، بدعم من وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية، اللجنة الوطنية لتنفيذ خطة العمل. وتعمل المكاتب الإقليمية التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان على مستوى المقاطعات كحلقة وصل للجنة المقاطعة.

٥- نشر صكوك حقوق الإنسان

١٢٩- تسنى نشر عدد من صكوك حقوق الإنسان في إطار ركن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعميمها على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان،

وتتضمن عملية النشر هذه ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمنشورات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومواد التوعية، وكذلك تنظيم مناقشات عامة. وتضطلع بعملية النشر المؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية.

١٣٠- وتضمن الحكومة نشر المعلومات الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها إندونيسيا، وكذلك في غيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذها بشكل سليم في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الحكومة دراسات بحثية مختلفة بغرض تحديد السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا.

٦- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التوعية بحقوق الإنسان في أوساط الموظفين العموميين وغيرهم من المهنيين، وتعزيز التوعية بحقوق الإنسان من خلال البرامج التثقيفية والإعلام الذي ترعاه الحكومة

١٣١- أدرجت قضايا حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتدريب المعلمين والشرطة والعسكريين وموظفي الخدمة المدنية. كما أصبحت التوعية بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من المنهج التعليمي الوطني للطلاب في إندونيسيا. وأصبح التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان يشكلان إحدى الركائز الأساسية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، وأيضاً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. وحققت هذه الخطة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وبالقيم الأساسية لثقافة حقوق الإنسان، نجاحاً كبيراً خلال العام الماضي، وذلك بفضل البرامج التثقيفية الواسعة النطاق التي نفذت على المستويين الرسمي وغير الرسمي وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

١٣٢- وأدى التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع المستويات، من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، إلى زيادة فهم حقوق الإنسان والقبول بها، فضلاً عن تعميق الإدراك بدور ومسؤوليات موظفي الحكومة ووكالات إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية ومؤسسات حقوق الإنسان في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فقد أدت العملية بدورها إلى تعزيز آلية الضوابط والتوازنات على المستويين الحكومي والمجتمعي، ومكنتهما من تدقيق النظر في قضايا حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية في جميع أنحاء البلد.

١٣٣- وعلاوة على ذلك، أدت الجهود المبذولة في ميدان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والرامية إلى تشجيع زيادة الاحترام والفهم لحقوق الإنسان، إلى إدماج حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات وتحسين مبادرات التوعية داخل الحكومة، وكذلك داخل أجهزة الأمن وأجهزة إنفاذ القانون.

١٣٤- وبمراعاة الحجم الكبير للسكان والامتداد الجغرافي والطابع الإثني المتعدد لإندونيسيا، فإن الحاجة لا تزال تتطلب إحراز المزيد من التقدم في مجالي التثقيف والتدريب. وتضمن الخطة الثالثة المقبلة، والتي ستغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مواصلة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ليشكلا عنصراً أساسياً في مبادرات مستقبلية.

٧- دور المجتمع المدني ووسائط الإعلام

١٣٥- لقد تسنى بالفعل إرساء التشريعات والمؤسسات والآليات والأجهزة المتعلقة بحقوق الإنسان في إندونيسيا، وتضطلع وسائط الإعلام المنتشرة في البلد والمفعمة بالنشاط والمجتمع المدني بدور بناء في ضمان أن تؤدي آلية "الضوابط والتوازنات" وظيفتها بشكل مناسب. وقد حدثت نقلة نوعية تدريجية وهامة نحو "العمل في إطار الشراكة" بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

١٣٦- وتقدم منظمات المجتمع المدني، والتي تشمل المنظمات غير الحكومية، مدخلات منتظمة إلى الحكومة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام المختلفة. وتساهم منظمات المجتمع المدني أيضاً في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في إندونيسيا من خلال توفير "تقارير الظل" إلى هيئات معاهدات الأمم واللجان ذات الصلة. وتُشرك الحكومة منظمات المجتمع المدني في صياغة تقارير بشأن تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

١٣٧- وتشارك وسائط الإعلام أيضاً في إذكاء الوعي العام في إندونيسيا بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتضطلع وسائط الإعلام، من خلال تخصيص نسبة عالية من التغطية الإخبارية لقضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء إندونيسيا، بما في ذلك إمكانية الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، بدور هام في تقديم الضوابط والتوازنات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

٨- تخصيص اعتمادات الميزانية واتجاهات الميزانية

١٣٨- تُموّل ميزانية الدولة مختلف الأنشطة المحددة في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تُغطى كل وزارة/مؤسسة حكومية الأنشطة التي تضطلع بها من ميزانيتها الخاصة. وتُعدّ الحكومات المحلية أيضاً مسؤولة عن تخصيص ميزانية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مناطقها. وقد خصصت وزارة القانون وحقوق الإنسان، باعتبارها الجهة المنسقة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، ميزانيتها لأنشطة من قبيل النشاط المتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، والنشاط المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، والنشاط المتعلق بتعميم حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل، بلغت الاعتمادات المخصصة لهذه الأنشطة ٢٧ مليار روبية. وبالنظر إلى أن الميزانية لا تستطيع تغطية جميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، فإن مشاركة الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان في مناطقها سيكون أمراً مهماً.

١٣٩- وتُموّل من ميزانية الدولة أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، واللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي، وأمين المظالم، واللجنة القضائية، واللجنة الوطنية المعنية بالمسنين. ولا ينتهك هذا التمويل استقلال تلك المؤسسات.

٩- التعاون الإنمائي

١٤٠- تدعم إندونيسيا بشكل دائم التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بشأن مسألة حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات بناء القدرات والتدريب. ومن ثم، فقد تسنى وضع عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق فهم أفضل لكلّ من التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التغلب عليها، وكذلك لوضع سياسات مشتركة من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا وفي أوساط شركائها. وتجري إندونيسيا في الوقت الراهن حواراً ثنائياً بشأن حقوق الإنسان مع كندا والنرويج وروسيا والسويد والاتحاد الأوروبي.

١٤١- وتدعم إندونيسيا بنشاط أيضاً أعمال المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت إندونيسيا وبلدان أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا اللجنة الحكومية الدولية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحقوق الإنسان ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. وقد شاركت إندونيسيا حتى الآن في استضافة حلقتي عمل إقليميتين في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد تسنى أيضاً وضع مبادرات مختلفة بالتعاون الوثيق مع مكتب المفوضية الإقليمي في بانكوك حيث تساهم إندونيسيا منذ عام ٢٠٠٦ في صندوق المفوضية للتبرعات.

١٠- التحديات

١٤٢- تواجه إندونيسيا، مثل العديد من البلدان الأخرى، عدداً من التحديات التي تعترض جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. وتشمل هذه التحديات القيود المالية، والقدرات المؤسسية والبشرية المحدودة، ومرافق البنية التحتية المحدودة، والتحديات الجغرافية. ومع ذلك، فالحكومة مصممة على التغلب على هذه الصعوبات بوسائل منها تحديد الإجراءات من خلال خطة العمل الوطنية، وزيادة تطوير التعاون الدولي، وتعزيز اللجان المحلية لحقوق الإنسان.

دال- دور عملية الإبلاغ في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١٤٣- تضطلع فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تنسق أعمالها وزارة الشؤون الخارجية بعملية تقديم التقارير الإندونيسية إلى هيئات المعاهدات، وكذلك إلى غيرها من آليات مجلس حقوق الإنسان. وتجري فرقة العمل أيضاً سلسلة من المشاورات مع مختلف الجمعيات المدنية الوطنية بالتعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، وفقاً لشبكة اللجان المُنفّذة لخطة العمل الوطنية.

١٤٤- وتنسق وزارة الشؤون الخارجية أيضاً أعمال الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، الذي يضم وزارة تنسيق الشؤون السياسية والقانونية والأمنية، ووزارة تنسيق شؤون رفاهية الشعب، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الداخلية، ووزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والهجرة، ووزارة الدفاع، وزارة الأشغال العامة، والقوات المسلحة الوطنية، والشرطة الوطنية، ووكالة التخطيط الوطني، والمكتب الوطني للإحصاءات، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

١٤٥- ويمكن أيضاً للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان دعوة ممثلين عن حكومات المقاطعات والبلديات لحضور اجتماعاته حينما يرى ذلك مناسباً. وبالمثل، يمكن للفريق العامل عقد اجتماعات على مستوى المقاطعات حتى يكون له تفاعل مباشر مع اللجنة الإقليمية المُنفّذة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

١٤٦- وتشكل العملية التي تؤدي إلى تجميع تقرير إندونيسيا المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل أحد الأمثلة الجديرة بالذكر. وعقدت فرقة العمل مشاورتين في مطلع كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٨ من أجل الحصول على صورة دقيقة لحالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان الحقوق في إندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت أيضاً مشاورات مع عدد من منظمات المجتمع المدني في مجالات مختارة على مستوى المقاطعات. وأصدرت الحكومة، بعد تقديم التقرير، معلومات بشأن التزامات إندونيسيا المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل ووجهتها إلى جميع الوكالات المنفذة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في المقاطعات الثلاث والثلاثين. ووُضعت بعد ذلك طرائق لتنفيذ هذه الالتزامات بتنسيق وزارة القانون وحقوق الإنسان وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية، والتي تتولى على التوالي مناصب رئيس اللجنة المُنفّذة الوطنية ونائبه الأول ونائبه الثاني، مع وجود عدد من منظمات المجتمع المدني الوطنية الأخرى.

١٤٧- ومن أجل إجراء تشاور أوسع نطاقاً بشأن تقديم التقارير، نُظمت مناقشات عامة وحلقات عمل وحلقات دراسية وطنية بحضور مشاركين من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ووسائط الإعلام.

متابعة الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان

١٤٨- اتخذت إندونيسيا، على النحو الذي سبق ذكره، خطوات لترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها ونشرها وتوزيعها، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات، وكذلك الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وتتيح هذه التدابير للجمهور وضعاً يُمكّنه من الاستجابة لهذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الحكومة أنشطة توعية أخرى مثل التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

هاء- معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان

١٤٩- تتمشى مشاركة إندونيسيا ودورها البناء في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي مع الجهود التي تبذلها على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، تعتقد إندونيسيا أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي يتضمن أيضاً العمل بشكل ابتكاري لتقليص هوة الاختلافات في الآراء على نحو يتيح الوصول إلى حل مقبول لجميع أصحاب المصلحة. ويجد هذا النهج صداه في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من قبيل مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة للجمعية العامة، وكذلك في العديد من الهيئات الدولية التي تناقش فيها قضايا حقوق الإنسان من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومجلس الأمن، ولكن أيضاً في محافل من قبيل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ + الصين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي.

١٥٠- وتنعكس جدّية هدف إندونيسيا في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في انتخابها لرئاسة لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥ ولمنصب نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٥١- وعلاوة على ذلك، يتجلى دور إندونيسيا البناء في تعاونها مع العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتُعدّ إندونيسيا أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان وتنتمي إلى أول مجموعة من ١٦ بلداً يقدم تقاريره ويجري حواراً مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

١٥٢- ولم ينعكس التزام إندونيسيا الجدي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني فقد بل على المستويين الإقليمي والعالمي أيضاً. وقد تسنى على المستوى الوطني إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطة الإنمائية الطويلة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ والخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترتين ٢٠٠٥-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١٤، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر والخطة الإنمائية الوطنية السنوية.

١٥٣- وعلى المستوى الإقليمي، ساهمت إنجازات إندونيسيا في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير في أداء هذه الغايات على المستوى الإقليمي. وقد استضافت إندونيسيا أيضاً اجتماعين وزاريين إقليميين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، ومؤخراً في تموز/يوليه ٢٠١٠. وإدراكاً من إندونيسيا للحاجة الملحة إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، فقد انضمت إلى المجتمع الدولي استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة للحد من وفيات الأمومة، من خلال اعتماد نهجين اثنين، وهما تحسين نوعية المرافق والخدمات الصحية، وتعزيز الحصول على الرعاية الصحية الصحة من خلال برامج الصحة المجتمعية.

١٥٤- وفيما يتعلق بالقضايا المواضيعية لحقوق الإنسان، أكدت إندونيسيا مجدداً في عام ٢٠٠١ التزامها بإعلان "عالم جدير بالأطفال"، وذلك في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن الأطفال. ويُتوقّع أن تضع إندونيسيا من خلال هذا الالتزام برنامج وطنياً للطفل، وهو البرنامج الوطني لأطفال إندونيسيا (Program Nasional Bagi Anak Indonesia) والذي سيمتد تنفيذه إلى غاية عام ٢٠١٥.

١٥٥- وبالإشارة إلى منهاج عمل بيجين، أنشئت الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وتشرف عليها وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل. وبغية التوافق بشكل أوثق مع منهاج عمل بيجين، وُضعت في عام ٢٠٠٩ مبادرة هامة اتخذت شكل تعزيز مؤسسي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من حيث الموارد البشرية ووضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني من خلال لائحة وزير المالية رقم ٢٠٠٩/١١٩ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لصياغة وتقييم خطط الأنشطة الوزارية وقوائم المشاريع. وبدأت مرحلة تطبيق هذه اللائحة في عام ٢٠١٠ بإنشاء سبع وزارات/مؤسسات باعتبارها وكالات رائدة، وهي وزارة تخطيط التنمية الوطنية، ووزارات تمكين المرأة وحماية الطفل، والمالية، والتعليم، والزراعة، والصحة، والأشغال العامة.

١٥٦- وفي إطار المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، شاركت إندونيسيا بنشاط في مؤتمر استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان المعقود في أبريل ٢٠٠٩، وانتخبت نائباً لرئيس المؤتمر. وتسنى أيضاً تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعته على المستوى الوطني في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

١٥٧- واتخذت أيضاً تدابير مماثلة على المستوى الوطني بالنسبة إلى اتفاقات دولية رئيسية أخرى مثل إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

ثالثاً- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

ألف- عدم التمييز والمساواة

١٥٨- يكفل دستور عام ١٩٤٥ مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة. ويفيد مبدأ عدم التمييز الوارد في المادة ٢٨طاء(٢) بشكل صريح بأن لكلّ شخص الحق في عدم التعرض لأعمال التمييز لأي سبب من الأسباب، ويحق له الحصول على الحماية من أي تمييز من هذا القبيل. ويوضح الدستور أيضاً مبدأ عدم التمييز ضد الأطفال في المادة ٢٨باء(٢) التي تنص على حق كل طفل في العيش والنمو والتطور، وكذلك حقه في الحماية من العنف والتمييز.

١٥٩- وينص مبدأ المساواة الوارد في المادة ٢٧ من دستور عام ١٩٤٥ على أن جميع المواطنين يتمتعون بمركز متساو أمام القانون والحكومة وعليهم، دون استثناء، أن يُكنّوا الاحترام للقانون والحكومة. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢٨دال على وجه التحديد أن لكلّ شخص الحق في تكافؤ الفرص في الحكومة.

١٦٠- ومن أجل أن يتمتع جميع الأشخاص بالمساواة في المعاملة والعدالة، تنص المادة ٢٨حاء(٢) من دستور عام ١٩٤٥ بشكل صريح على أن لكلّ شخص الحق في التسهيلات والمعاملة الخاصة التي تتيح له الحصول على نفس الفرص والمزايا.

١٦١- ويُضمن كذلك مبدأ عدم التمييز والمساواة في التشريعات الوطنية المختلفة. وعلى وجه التحديد، ينص القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان بشكل واضح على أن جميع الإندونيسيين يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، ويجب الاعتراف بحقوقهم وضمانها وحمايتها، ويعاملون معاملة عادلة أمام القانون؛ وعلاوة على ذلك، يحق لهم دون تمييز الحصول على حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وحرياتهم الأساسية. وتعتبر هذه الحقوق حقوقاً أساسية.

١٦٢- ويحدد القانون أيضاً بوضوح التمييز من قبيل جميع التقييدات أو الإهانات أو أوجه الاستبعاد، المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، التي تقوم على أساس الاختلاف الديني أو الإثني أو العرق أو الطائفة أو الحالة الاجتماعية أو الحالة الاقتصادية أو نوع الجنس أو اللغة أو المعتقد السياسي، والتي تؤدي إلى تدهور أو انحراف أو وقف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو إعمالها أو تطبيقها في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أي جانب من جوانب الحياة الأخرى.

١٦٣- وتسنى كذلك التشديد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الفرع المتعلق بحقوق المرأة من القانون رقم ١٩٩٩/٣٩. وبموجب هذا الفرع، تُضمن المساواة في الحقوق والمسؤوليات بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، يجب أن تكفل القوانين التي تضبط نظام الانتخابات، والأحزاب السياسية، وانتخاب أعضاء مجلس النواب، وتعيين أعضاء السلطتين التنفيذية والقضائية، تمثيلاً مناسباً للمرأة. وينص القانون ٢٠٠٧/٢ المتعلق بالانتخابات العامة والقانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية على وجوب أن يصل تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية إلى ٣٠ في المائة على الأقل.

١٦٤- وحدثت تغييرات جوهرية فيما يتعلق بحقوق المرأة في السياسة في القانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية في الفقرة التي تنص على تخصيص حصة للمرأة في هيكل الأحزاب السياسية. ويحدد القانون ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئات التشريعية الإقليمية حصة دنيا للنساء كمرشحات للانتخابات التشريعية. ونُظم كذلك الترشيح للمناصب الانتخابية في اللائحة الحكومية التي حلت محل القانون ٢٠٠٩/١ المتعلق بالتغييرات التي أدخلت في القانون رقم ٢٠٠٩/١٧ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئات التشريعية الإقليمية،

والتي تعتبر أن أحكام هذا القانون قد تضر بصوت الأغلبية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في صياغة سياسة الحكومة، فإن الدولة تكفل المشاركة الكاملة لجميع عناصر المجتمع في صياغة القوانين (المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٠٠٤/١٠ المتعلق بصياغة القوانين واللوائح). وقد شجع أيضاً إنشاء التجمع النسائي البرلماني والدور النشط الذي يضطلع به هذا التجمع على صياغة مجموعة كبيرة من التشريعات المناصرة للمرأة.

١٦٥- ويمكن أيضاً العثور على مبدأ عدم التمييز في قوانين وطنية مختلفة، من بينها القانون رقم ٢٠٠٨/٤٠ المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والإثني. ويتضمن هذا القانون، من بين أمور أخرى، تعاريف التمييز العنصري والإثني، والمبادئ والأهداف التي تحكم موضوع القضاء على التمييز العنصري والإثني، ومختلف أنواع المعاملة التمييزية، وينص على تجريم أي عمل من أعمال التمييز.

١٦٦- وتندرج كذلك مظاهر المبدأ الدستوري القائل بعدم التمييز والمساواة في التشريعات التالية:

- القانون رقم ١٩٧٤/١ المتعلق بالزواج؛
- القانون رقم ١٩٩٢/١٠ المتعلق بالنمو السكاني وتطوير رعاية الأسرة؛
- المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٣/٤٨ المتعلق بالتصديق على الاتفاقية الدولية لعام ١٩٨٥ لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛
- القانون رقم ١٩٩٧/٤ المتعلق بالمعوقين، والذي جرى تعزيزه بشكل أكبر باللائحة الحكومية رقم ١٩٩٨/٤٣؛
- القانون رقم ١٩٩٨/٥ المتعلق بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- القانون رقم ١٩٩٨/٩ المتعلق بحرية التعبير في الأماكن العامة؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٢١ المتعلق بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٤٣ المتعلق بالمساواة بين الموظفين المدنين والموظفات المدنيات؛
- القانون رقم ٢٠٠٠/٢١ المتعلق بنقابات العمال؛
- القانون رقم ٢٠٠٠/٢٣ المتعلق بحماية الطفل؛
- القانون رقم ٢٠٠٣/١٣ المتعلق بالعمل؛
- القانون رقم ٢٠٠٣/٢٠ المتعلق بنظام التعليم الوطني؛

- القانون رقم ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف المترلي؛
- القانون رقم ٢٠٠٥/١٢ المتعلق بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/١٢ المتعلق بالمواطنة؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/١٣ المتعلق بحماية الشهود والضحايا؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/٢٣ المتعلق بالإدارة السكانية؛
- القانون رقم ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلسي الممثلين الإقليميين والممثلين المحليين.

١٦٧- وبعيداً عن التدابير التشريعية المذكورة آنفاً، فقد اتخذت حكومة جمهورية إندونيسيا تدابير إدارية وتدابير أخرى لضمان المساواة وتكريس مبدأ عدم التمييز.

١٦٨- وطلب الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٩ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من جميع المؤسسات الحكومية على المستوى الوطني ومستويي المقاطعات والمقاطعات الفرعية إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات تخطيط جميع السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

١٦٩- وعلى وجه التحديد، فقد صدرت لائحة وزير الداخلية رقم ٢٠٠٨/١٥ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى الإقليمي لتشكل إرشاداً للحكومات الإقليمية في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بدمج اعتبارات الجنس في تخطيط السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية الإقليمية وتنفيذها ووضع ميزانيتها ورصدها وتقييمها. ومن المتوقع أن يُكرّس المنظور الجنساني من الآن فصاعداً من خلال دمج خبرة المرأة وتطلعاتها واحتياجاتها وإمكاناتها وكفاءاتها في جميع جوانب الحياة في البلد. ومن أجل جعل هذه السياسة العامة فعالة، فإنه يتعين أيضاً دعمها من خلال وضع ميزانية إقليمية مراعية للمنظور الجنساني.

١٧٠- وأرست لائحة وزير المالية رقم ٢٠٠٩/١١٩ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لصياغة وتقييم خطط الأنشطة الوزارية وقوائم المشاريع، والتي أصبحت نافذة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تعزيزاً مؤسسياً هاماً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني من حيث الموارد البشرية ووضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني. وقد أُنفذت هذه اللائحة لأول مرة في عام ٢٠١٠ من خلال إنشاء سبع وزارات/مؤسسات باعتبارها وكالات رائدة، وهي وزارة تخطيط التنمية الوطنية، ووزارات تمكين المرأة وحماية الطفل، والمالية، والتعليم، والزراعة، والصحة، والأشغال العامة.

١٧١- وتشمل بعض التدابير الملموسة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري جملة أمور منها المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٦/٥٦ المتعلق بمنح شهادة الجنسية الإندونيسية، والمرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٩/٤، وهو لائحة جديدة تلغي الأمر الرئاسي رقم ١٩٨٠/٢ المتعلق باشتراط شهادة الجنسية لمعالجة بعض المسائل (في عملية تقديم طلب للحصول على جوازات السفر، على سبيل المثال).

١٧٢- وعلاوة على ذلك، ففي إطار تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٦/٥٦ المتعلق بمنح شهادة الجنسية الإندونيسية، أصدرت الحكومة ممثلة هنا في وزارة الداخلية مذكرة وزير الداخلية رقم 471.2/1265/SJ/2002 المتعلقة بالشهادات الوطنية باعتبارها متابعة للأمر الرئاسي رقم ١٩٩٨/٢٦ المتعلق بعدم استخدام مصطلحي أهلي "*pribumi*" وغير أهلي "*non-pribumi*"، واللذين يعتبران من المصطلحات التمييزية.

١٧٣- وفي هذا الصدد، ينص الأمر الرئاسي المذكور أعلاه بوضوح على حظر استخدام مصطلحي "*pribumi*" و"*non-pribumi*"، في مجال تنفيذ السياسات أو تخطيط البرامج أو الأنشطة الحكومية الأخرى. وعلاوة على ذلك، يكفل هذا الأمر المساواة في المعاملة والخدمات بين جميع الإندونيسيين وينص على مراجعة جميع القوانين، واللوائح، والسياسات، والبرامج، والأنشطة التجارية، والخدمات المصرفية والمالية، والمواطنة، والتعليم، والصحة، وفرص العمل، والرواتب وغيرها من حقوق العمال لدمج هذا المبدأ.

١٧٤- وأصدرت الحكومة أيضاً المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٦ المتعلق بإلغاء الأمر الرئاسي رقم ١٩٦٧/١٤ المتعلق بالأديان والمعتقدات والتقاليد الصينية. وتُعدّ هذه اللائحة مثالاً مرجعياً في مجال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد أفراد العرقية الصينية في إندونيسيا. وينص هذا المرسوم على إمكانية ممارسة الأنشطة الدينية والمعتقدات والتقاليد والعادات الصينية والتمتع بها دون إذن خاص من الحكومة أو السلطات الإقليمية أو المحلية، وهو ما كان إلزامياً في الماضي.

١٧٥- ومن هذا المنطلق، أصدرت الحكومة المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٢/١٩ المتعلق بالسنة الصينية الجديدة باعتبارها عطلة رسمية. وينص هذا المرسوم على أن السنة الصينية الجديدة تمثل يوم عطلة رسمية يحتفل به على المستوى الوطني. وفي محاولة أخرى لصهر العرقية الصينية بشكل كامل مع السكان الإندونيسيين الأصليين، أنشأت الحكومة الفريق العامل المعني بالدمج الاجتماعي (*Pokja Pembauran*) من خلال مذكرة وزير الداخلية رقم ٤٧١-١٣٣/٣ المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد كُلّف هذا الفريق العامل، منذ ذلك الحين، بإزالة جميع العقبات التي يعتقد أنها تمس بالوحدة الوطنية. ومن ثم، فقد نفذت الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات المحلية، جميع التدابير اللازمة لتسريع عملية الوحدة الوطنية.

١٧٦- وتنص الاستراتيجية الوطنية والمبادئ التوجيهية بشأن تطوير التعليم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ على المساواة في الحصول على التعليم، مما يكفل المساواة بين الجنسين ويكون على صلة باحتياجات المجتمع، في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية والبلديات، لجميع مراحل التعليم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي. ويستوعب المنهج التعليمي الوطني أيضاً المحتوى المحلي لضمان الحفاظ على الهويات الإقليمية.

١٧٧- وأصدرت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٩ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتيسير الوصول إلى العدالة. ويُعرّف الوصول إلى العدالة في هذه الاستراتيجية وفقاً للظروف والعمليات التي تكفل فيها الدولة إعمال الحقوق الأساسية استناداً إلى دستور عام ١٩٤٥ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكفل هذه الاستراتيجية حق كل مواطن في الحصول على أكمل وجه على المعلومات المتعلقة بحقوقه الأساسية على نحو يتيح له الاستفادة من هذه الحقوق ومن وسائل المطالبة وفهمها والتمتع بها في جميع الأوقات ودون قيود. وهي تضمن أيضاً إمكانية تجسيد هذا المبدأ بشكل كامل من خلال مؤسسات مسؤولة رسمية وغير رسمية بحيث تكون مدعومة بآليات تظلم عامة تتميز بالكفاءة والاستجابة.

١٧٨- وحددت الحكومة في صياغتها لموضوع تيسير الوصول إلى العدالة ثمانية مجالات تطبيق، وهي:

- تيسير الوصول إلى العدالة في إطار إصلاح القانون والمحاكم؛
- تيسير الوصول إلى العدالة في إطار المساعدة القانونية؛
- تيسير الوصول إلى العدالة في إطار إدارة الحكومة المحلية؛
- تيسير الوصول إلى العدالة في مجال الأراضي والموارد الطبيعية؛
- تيسير وصول المرأة إلى العدالة؛
- تيسير وصول الأطفال إلى العدالة؛
- تيسير وصول اليد العاملة إلى العدالة؛
- تيسير وصول الفقراء والمهمشين إلى العدالة.

١٧٩- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية الأدوات التي تُستخدم لتحديد التقدم المحرز في مجال الوصول إلى العدالة، وهي: (أ) الإطار المعياري؛ (ب) إمكانية الحصول على التوعية القانونية؛ (ج) إمكانية الوصول إلى المحافل المناسبة لتسوية المنازعات؛ (د) فعالية إدارة الشكاوى؛ (هـ) سبل الانتصاف؛ (و) التغلب على المشاكل التي تعاني منها الفئات الفقيرة أو المهمشة أو المحرومة.

١٨٠- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية خطة من ست نقاط، وهي على النحو التالي:

(أ) تغيير النموذج المعتمد في مجال وضع القوانين ودور التعليم في فهم القوانين في إندونيسيا؛

(ب) الاعتراف بالمساعدة القانونية ودعمها وتنمية الخدمات شبه القانونية؛

(ج) تحسين التشريعات وسياسات الميزانية التي تدعم تيسير الوصول إلى العدالة؛

(د) صياغة وتنفيذ المعايير الدنيا للخدمة في مجال الخدمات العامة؛

(هـ) تحسين آليات التظلم وسبل الانتصاف للأشخاص المحرومين من الخدمات العامة الجيدة؛

(و) تحسين نظام العدالة المجتمعية وتمكينه.

١٨١- ويتجلى أحد مظاهر هذه الاستراتيجية في إصدار المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٠/٣ المتعلق بالتنمية المنصفة، والذي يعكس سياسة الحكومة في تنفيذ برامج إنمائية عادلة ومنحازة للشعب، والتركيز على توفير العدالة للجميع وعلى السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، تدل قائمة المؤسسات التالية على الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) في عام ١٩٦٧، أنشئت اللجنة الوطنية الإندونيسية المعنية بوضع المرأة (KNKWI). واعتبرت المؤسسة أنه من الأهمية بمكان إدراج مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة ودور "المرأة في التنمية" الذي انعكس في العام الثالث من خطة التنمية الخمسية في عام ١٩٧٨، والذي وُسِّع نطاقه بشكل منتظم في خطط التنمية الخمسية لأعوام ١٩٨٣، و١٩٨٨، و١٩٩٣، و١٩٩٨؛

(ب) في عام ١٩٧٨، أُنشئ مكتب وكيل وزارة معني بدور المرأة، ورفع مستواه في عام ١٩٨٣ إلى مكتب وزير دولة مكلف بتحسين دور المرأة. وتحول هذا المكتب في عام ١٩٩٩ ليصبح مكتب وزير الدولة لتمكين المرأة، وقد أعيدت تسميته مؤخراً باسم وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل لدمج القضايا المتعلقة بحقوق الطفل.

باء- سبل الانتصاف الفعالة

١٨٣- تنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٠٠٠/٢٦ بشكل واضح على ما يلي: (١) بإمكان كل ضحية من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وورثته الحصول على التعويض واسترداد الحق وإعادة التأهيل، (٢) ويراعى استرداد الحق والتعويض وإعادة التأهيل على النحو المشار إليه في الفقرة (١) في قرارات محكمة حقوق الإنسان؛ (٣) وستُنظم كذلك الأحكام المتعلقة باسترداد الحق والتعويض وإعادة التأهيل بموجب لائحة حكومية. ولإنفاذ القانون

رقم ٢٠٠٠/٢٦ المتعلق بمحكمة حقوق الإنسان، سنت الحكومة كذلك اللائحة الحكومية رقم ٢٠٠٢/٣ المتعلقة بالتعويض واسترداد الحق وإعادة التأهيل بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١٨٤- وأُنشئت الوكالة المعنية بحماية الشهود والضحايا (Lembaga Perlindungan Saksi dan Korban/LPSK) في عام ٢٠٠٦ من خلال القانون رقم ١٣ المتعلق بحماية الشهود والضحايا. ويهدف هذا القانون إلى حماية الحقوق وتأمين سلامة الشهود والضحايا في إجراءات العدالة الجنائية، وقد وُضع بشكل كبير بتحريض من الفئات المجتمعية التي تناضل من أجل إتاحة المزيد من الحماية للشهود والضحايا في المحاكم الجنائية.

١٨٥- وينص القانون المتعلق بحماية الشهود والضحايا على أن هذه الوكالة تمثل مؤسسة مستقلة ومسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية. ويمنح القانون هذه الوكالة السلطة والمسؤولية اللازمتين لحماية حقوق الضحايا والشهود أو لضمان أمنهم لدى تقديم شهادتهم خلال الإجراءات القضائية. وينطبق نطاق هذه الحماية على جميع مراحل العملية القضائية.

١٨٦- وتمنح الوكالة المعنية بحماية الشهود والضحايا، في إطار اضطلاعها بمهامها، الأولوية لإعداد صكوك عمل من خلال إجراءات التشغيل الموحدة. وفي هذا الصدد، أصدرت الوكالة لائحتها رقم ٢٠٠٩/٤ المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة في مجال تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية.

١٨٧- وفي مجال بناء القدرات، تتعاون الوكالة المعنية بحماية الشهود والضحايا حالياً مع مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والبلدان الشريكة والجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيُوجه التعاون المتصل ببناء القدرات المؤسسية تحديداً إلى النهوض بالمعارف والمهارات اللازمة لدعم الوظائف المؤسسية.